





۱۱۲

۱۱۲

جمله طبعی در کتب و نیز جوهر نبتی در کتب و غیره

۱۱۲

کتابخانه دانشگاه تهران و معارف اسلامی مشهد

شماره ۱۴۸۶۲ تاریخ ۱۳۴۱/۱/۱۵

۱۰۱۲



جلد پنجم موسی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله من جعل الصلاة من خلقه عمل والتم الطيبين الاخيار مسلم كثر **اما بعد** فانا نجيب الى ما سأل الشيخ الفاضل  
 الطاهر بن عطاء بن ابي نصر بن شبل عن ذكر كتب العبادات وذكر عقود ابوابها وحصر جملها وبيان اضافها وانقائها الى  
 الافعال والزوائد وما يقع من الوجوب والندب والاداب فاضلها بالعدد يسهل على من يريد حفظها ولا يصعب  
 تناولها بقرعة اليه الخافض عند ذكره والطالب عند تدبره وان الكتب المصنفة في هذا المعنى مبسوطة وخاصة ما كان  
 في كتاباته نهاية فانه لا يستفاد من ما تقدم ولا مستدرك على ما اشتغل عليها لا مسائل تخرج التي شرفنا في كتاب اخر فيها  
 الاسئلة ثم انما وانضاف الى الكتاباته نهاية كان غاية في ايراد وليس يخص مثل هذه الكتب للبتدين ولا المتوسرين وانما  
 يقع الاشارة الى ادام النظر فيها وودونك وخاطره في تأملها وعل من غير شبل عن عقود الابواب في حفظها كما حد يكن  
 المصنف من وجه جميل الشرايع يعلم والناجيب الى ما سأل مستدرك من الله المعونة والتوفيق فانه القادر عليها وهو يعلم  
 في

يسع ويحب

في ذكر اقسام العبادات مبادات الشرع خمس الصلوة والزكاة والصوم والحج والجهاد

في اقسام الصلوة مع ضربين احدهما يتقدمها والاخر يقاربها فالذي يتقدمها مع ضربين مفروض ومستحب  
 فالمفروضات عشرة اشياء الطهارة والوقت والقبلة واعداد الفرائض وسر العزوة وسرعة ما يجوز الصلوة فيه من الاشياء  
 ومالا يجوز وسرعة ما يجوز الصلوة عليه من المكان ومالا يجوز وطهارة البدن وطهارة الثياب من الخبائث وطهارة  
 موضع السجود والمسنون قسم واحد وهو الاذان والاقامة وعن نذكر كل قسم غير واحد عدد دعائهم ثم نذكر ما يقرب من حال  
 الصلوة انتم في ذكر الطهارة تشل مع مورد تقاربنا وقدمات تتقدمها عند ما يتبع ضربين افعال وتزود  
 فالافعال مع ثلثة اضرب واجب وندب والحب فالواجب شيان احدهما استنجا بحجر الجمر او بالماء ان الاحجار والاشياء  
 غسل يخرج البول بالماء لا يرضى والندب خمسة اشياء الدعاء عند دخول الخلاء والدعاء عند الاستنجا والدعاء عند  
 الفراغ منه والدعاء عند الخروج من الخلاء والجمع بين الاحجار والماء في الاستنجا او لا تقتصر على الماء دون الاحجار  
 والاداب ثلثة اشياء تقطع الرأس عند دخول الخلاء وتقدم الرجل اليسرى عند الدخول وتقدم الرجل اليمنى عند الخروج  
 طمأنته وتزود في ثلثة اضرب واجب وندب وادب فالواجب امران ان لا يستقبل القبلة ولا يندب ما مع الاكل والشرب  
 ثلثة مشورتان كالا يستقبل الشمس والقمر ولا يريح بالبول ولا يحدث في الماء الجاري ولا الكرك ولا في الطريق ولا تحت  
 الاشجار والمتمتع ولا في حية الدور ولا موضع اللعن ولا في الزبال ولا في الشارع ولا في المواضع التي يتبادر بها الناس ولا في  
 في حجر الجدران ولا في طبع ببول في الهواء والاداب اربعة ان لا يكلم في حال الخلاء ولا يتكلم ولا ياكل ولا يشرب  
 في ذكر ما يوقر في الوضوء الوضوء شبل عن امرين افعال وكيفية تاتى فالافعال مع ثلثة اضرب واجب وندب وادب والادب  
 خمسة اشياء التيمم وغسل الوجه وغسل اليدين ومسح الرأس ومسح الرجلين والمستدبان في مسح شيئا من اليدين من النوم  
 والبول مرة واحدة ومن الغائبات مرتين قبل دخولها الاثنا وغسل الوجه ثانيا ومن غسل اليدين والمضغطة والاستنشاق  
 والدعاء عند المضغطة وعند الاستنشاق وعند غسل الوجه وعند غسل اليدين ومسح الرأس ومسح الرجلين  
 والتميم وفيه ترك واحد وهو ان لا يقتدل والاداب ثلثة اشياء وضع الاثنا على اليدين واحذ الخاب اليدين والارادة  
 اليسار واما الكيفيات فيض ضربين واجب وندب فالواجب عشرة اشياء مقارنة التيمم لخال الوضوء واستمراره في  
 الحسين الفراغ وغسل الوجه من قصاص شعر الرأس الى عوار شعر الذنق طولاً وعارلاً حليلاً بالامام والوسطى عرضاً



















بما هو مع استماع القراءة لا ينفذ الا بربعة شرطه وهو الشرط الرابع اجماع ائمة السلف الصالحين والاولى بالامر بالمعروف  
واحدة مائة وخمسة عشر وان يكون بين المصليين ثلث ايمان فان زاد وان يخطب خطبتين وان لم يكون الخطبة  
الربعة اصاب جلد من صلوة على النبي وآله والوعظ وقراءة سورة خفيفة من القرآن **فصل في ذكر احكام الجماعة**  
لا ينفذ الجماعة الا بشرطين احدهما العددا ثلثان فصاعدا وان يؤذن ويقام ومن يصح جماعة خمسة اقام ان كانا اثنين  
قام المأموم من دون الامام وان كان رجلا وخلفه ان كانت امرأة وكل ان كانوا جماعة وان كانوا امرأة قام امامهم وعلم  
وكيف ان كانا رجلا رجلا وبقيت اربع الامام ثلث شرائط الايمان والعدالة وان يكون اقر الجماعة وان كانوا جماعة  
القراءة سواء فافهم فان توافقت الفقه فافهم هجرة فان كانوا موالا فافهم فان كانوا سوا فافهم وجها ولا يلزم بالجماعة  
شرط ولا الزنا ولا الحدود والمفروع والمجوز بالاحكام والامام لمن ليس له ولا لعلمه بالمهاجرين والمقيم بالمؤمنين  
والمؤمنين بالظاهرين **فصل في ذكر صلوة الخوف** صلوة الخوف على ضربين احدهما الخوف والآخر شدة الخوف فصلوة  
الخوف لا يجوز الا بشرطين ان يكون في المسلمين كثرة يمكن ان يفترقوا فريقي تقام كل فرقة بالعدد والثلثة ان يكون العدو في  
خلاف جهة القبلة فاذا حصل الزمان وجب صلوة الخوف مقصورة ركعتين ركعتين الا صلوة المغرب في الزوال والخوف فاذا  
اراد الامام ان يصلي بهم ففرقتهم فاحداها تقف باناء العدو في السلاح والاخرى خلف الامام فيصلي بهم ركعة  
ويقف في الثانية يطول القراءة ويتم من خلفه ويسلم ويقرأ لا موقف محابهم ويحج الباقون فيستقروا ويصلي بهم الامام  
الركعة الثانية ويطول التشهد ويصلي من خلفه الثانية ويتشهدون ثم يسلم بهم الامام يكون للفرقة الاولى تكبير الافتتاح  
وللثانية التسليم واذا كانت صلوة الحرب صلى بالفريضة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين مع ما بيناه وان صلى بالاولى  
ركعتين وبالثانية ركعة كان ايضا جازبا وصلوة شدة الخوف ان يكون في المسلمين كثرة لا يمكن ان يفترقوا فريقي فيصلي  
فراصا بما فان لم يكنوا من ذلك اجزا ثم صلى كل ركعة تسبيحة واحدة مع سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر  
**فصل في ذكر صلوة العبد** صلوة العبد في خمسة من شروط شرائط الجمعة سواء في العدو وفيها وتنقطع من قطع  
الجمعة خمسة ويجب من وجب عليه الجمعة من سجدتين الا انفرادا واذا قامت لا يجب قضاها وها ركعتان ببسطة واحدة  
سجدتين سجدتين للصلوة ودقتها طلع الشمس وليس فيها اذان ولا اقامة ومن ادعى في صلاة العبد في سائر الصلوة  
نحو تكبيرات خمسة الاولى واربع في الثانية غير تكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع وموضع التكبيرات اربعة بعد القراءة

القراءة الركعتين معا ويفصل بين كل تكبيرتين بدعاء وتحييد والخطبة فيها بعد الصلوة يجب الا يتم خطبتين  
مثل خطبة الجمعة ولا يجب من المأمومين استماعها ويجب لهم ذلك **فصل في ذكر صلوة الاستسقاء** صلوة الاستسقاء  
منته مؤكدة وجب مثل صلوة العبد في الصفة والهيئة سواء والخطبة ايها بعد الصلوة ويجب للمأموم غير بل اربع  
من اي يوم الى اليسار ومن اليسار الى اليمين **فصل في ذكر صلوة الكسوف** صلوة الكسوف في خمسة اربعة مواضع من كسوف  
الشمس وخوف القمر والزلازل والرياح السوداء المظلمة وفيها حرف القرص كله من تكبيرات يجب عليه  
قضاها مع مثل راد الخوف قضاها بلا غل وكيفية عشر ركعات بربع سجدة بفتح وبقراءة ثم من كل فاذرع  
راسه بين وعاد الى القراءة هكذا احدا ويقول في الخامسة سبع الله من حمد وسجد بين سجدة وسجد بين سجدة مثل ذلك  
في الثانية ويجب ان يكون مقدار ركوعه وسجوده مثل قرأته في التطويل ويقرئ فيها السور الطوال مثل الانبياء  
والكهين والاول وقتها اذا ابتداء الاحتراق واخر اذا ابتداء الانجلاء واذا صلى قبل ان ينجى احدا الصلوة استجاب  
**فصل في الصلوة في الاموات** الصلوة في الاموات فرض على الكفاية اذ قام به المسكين سقط من الباقي  
وجب الصلوة في كل يستظهر الشهادتين ومن كان عيلا من الاطفال الذين بلغوا ست سنين مضاعفا من نفس  
من ذلك لا تجب الصلوة عليه وحق الناس بالصلوة عليه ولام بالمتة البراءة والزوج احق بالصلوة في المرأة  
من كل واحد واذا حضر رجل من به عاشر فواحق بالصلوة عليه اذ قدم الولي ويستحب له التكبير فيها خمس تكبيرات  
اولها يفتح بها الصلوة ويتشهد الشهادتين والثانية يصلي بعدها على النبي وآله والثالثة يدعوا بعدها بالتوبين  
والمؤمنات والرابعة تدعوا بعدها للميت ان كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا ان كان مستغفرا عما  
بدعا المستغففين وان كان لا يعرفه سال الله تم ان يحشر مع من يتولاه وان كان طفلا سال الله تم ان يجعله نورا  
فرط وليس فيها قراءة ولا تسليم وليس من شرطها الطهارة وان كان ذلك من فضلها **كتاب الزكاة** الزكاة تحتاج الى موطن  
خمس اشياء ما تجب فيه الزكاة ومن تجب عليه ومقدار ما تجب فيه وقت تجب ومن المستحق لها وبيان اهل هذه  
الابواب في الحق معلومة ذلك فانه لا يخرج شيء من باب **فصل في الزكاة** في الزكاة تجب في تسعة  
اشياء الاول والبق والغنم والذهب والنفقة والثيران والتم والزبيب وما عداها لا تجب فيه وجب في غيرها احدا  
يراعى فيه حلول الهول والاخر لا يراعى فيه ذلك فاعلم في حلول الهول الاجناس من الهمة الله في سوا الخلة واداء



وغير ذلك المصالح الملبسة كانت وما يفضل بعد ذلك للتقبل وبلغ الاوساق الخمسة منهم في العشر ونصف العشر  
تطابق الزكاة والرابع اربع الاغفال وبلغ كل ارضي اهلها منها او كانت امواتا لغير مالك واجبت والاحكام  
ورثة من اجل ان كانت ملكا من لا وارث له وتطابق المولود من غير جهة النصب بهذه كلها للامام خاصة بعملها ما  
ربما ويقتل ما شاء كيف يشاء وفي المتقبل فيما يفضل من مال النصارى اذ بلغ النصاب العشر ونصف العشر  
في ذلك ما ينفى فيه الزكاة تنجب الزكاة في خمسة اجناس او بها مال الفارة اذا طليت برأس المال والبيع بغير الزكاة  
من خمسة دراهم او دينارين وثانيتها كل ما يخرج من الارض ما يكال ويوزن سوى الاجناس الاربعة يخرج منها العشر  
او نصف العشر وثالثها الخيل في الحثاق منها ديناران وفي البراري دينار وبراى فيها السوم والحوول والملك والابواب  
فيها النصاب وراسها سائر النصب والنفقة وخامسها الحي المحرم ليس مثل حية النساء للرجال ما يبق بها من الزكاة  
ناه فقد الغار من الزكاة وجبت فيها الزكاة فالحق بهذا سادس وهو كل مال قاب من صاحبه ولا يتكلى منه فاذا  
بين عليه ثمنون ثم عاد فيه زكاة سنة واحدة فصل في ذكر مال الدين من بين احداهما يكون تارة من جهة صاحبه  
فما يلزم زكوة ثالثة يكون تارة من جهة من عليه الدين من كونه على مؤخر فصل في الاجب فيه الزكاة لا تجب الزكاة  
في احد عشر جنسا مال الطفل ومن ليس بكامل العقل من الدلام والدينارين وما عد الاجناس التي ذكرناها من الحيوان  
شالحي والفعال وغير ذلك والحفريات والنفقات كلها والعقارات والارمنون والمساكن والالات والاثاثات  
والمال الذي لا يباع استعماله اذا اجتمعت اجناس مختلفة ما تجب فيه الزكاة ينقص كل جنس من النصاب فلا يجمع  
بقولنا ان لا يجمع الا من الزكاة فصل في متحج الزكاة ومقدار ما يعطى يستحق الزكاة ثمانية اصناف الفقراء وهم  
الذين لا شئ لهم والمساكين وهم الذين لهم بغير من العيش لا تكفيهم والعاملون عليها وهم السعاة للمصقات والمؤلفة قلوبهم  
وهو الذين يسألون للجهاد وفي الرقاب وهم المكاتب والسيدان كما ترا في شدة والفاقرين وهم الذين يكتسبهم الذين  
في غير عصية ورسيلانهم وهو الجهاد وما جرى مجرى رباب السبل وهم المتقطع بهم وان كان فيهم ذوى سبل وبراى  
يجمع المؤلفة قلوبهم شروط اربعة الايمان والعدالة وان لا يكون من بنه هاشم بن تكلم من الاجناس وان لا يكون منها  
بعض نفقة من الوالد والوالدة وان لا يكون من بنه هاشم بن تكلم من الاجناس وان لا يكون منها  
الجهاد وان كانا كافرا ويمنع من الزكاة واحد من الاصناف والافضل ان يجعل كل نصف منهم شيئا ولو قليلا وان

واقل ما يعطى المتحق ما يجبه في نصابا وله خمسة دراهم او نصف دينار وبعد ذلك درهم ودينار فصل في  
فيه الخمس المتحق يجب في خمسة وعشرين جنسا في الغنائم التي يؤخذ في دار الحرب وفي الكثور الذهب والفضة والفضة  
والدينارين والمعادن كلها الذهب والفضة والحديد والفضة والفضة والفضة والفضة والفضة والفضة والفضة  
والنفط والكبريت والموميا والنفوس والياقوت والبرجد والبخشب والفيروزنج والعقيق والعنبر والياقوت والياقوت  
والنحاس وفيها يفضل من الغلة من قوة السيرة ولعياله وفيه المال الذي يختلط الهرام بالهلال ولا يتبين وغار من  
الذي اذا اشتراها من مسلم ووقت وجوب الخمس فيه وقت حصوله ولا يراى فيه النصاب الا الكثور فانه يراى فيها  
النصاب الذي فيه الزكاة والنفوس براى فيه مقدار دينار وما عداها لا يراى فيه مقدار فصل في قسمة الخمس دينارا  
مستحقها يقسم الخمس ستة اقسام سهم لله سهم لرسوله سهم لذي القربى هذا الثلث للامام وسهم ليشاى ال محمد وسهم  
لمساكينهم وسهم لابنائهم فصل في ذكر الاغفال ومن يخفى الاغفال كانت لرسول الله ومن قام مقامه في امور المسلمين  
وهو خمسة عشر صنفا كل ارض من غير ما اهلها وكل ارض لم يوحف بخيل ولا ركاب وكل ارض اسلمها اهلها من غير قتال  
ودفن من اجلها وبطون الاودية والارمنون المات التي لا ارباب لها والاحكام ومساكن المولود ومطاليم التي  
كانت في ايديهم من غير جهة غضب وبراءة لا وارث له ومن الغنائم الجارية الخمس والغارة والنسب للرفع  
وما اشتهر ذلك ما لا ينظر له من رقيقا ومقاع واذا قتل قوم من اهل حرب فاخذ خباياهم من غير اذن الامام فذلك لهم  
خاصة فصل في ذكر زكاة الفطرة تحتاج زكاة الفطرة الى معرفة ستة اشياء من يجب عليه وفيه يجب الذي يجب  
دكم يجب ومن يستحقه وكما اقل ما يعطى فالذي يجب عليه كل ما بالغ لا يجب عليه ثمة زكاة المال يخرج من غيره وجميع  
من يعمل من ولد والدين وجهه ومولوك وضيغ مملكان او ذيبا ذيبا خراجها من لا يجد النصاب وجب اخراجه  
بدخول هلال شوال وتبنيق يوم الفطر قبل صلوة العيد ويجب عليه صاع من احد الاجناس السبعة المختارة والغير  
والتمز والتمزيب والارز واللاقط واللبس والصاع ثمة ابطال بالحرارة من جميع ذلك الا اللوز فانه اربعة ارجال  
ويجوز اخراجه القيمة بغير الوقت ومثاق الفطرة هو متحق زكاة الاموال وحرم من من حرم عليه زكاة الاموال وحرم  
فيه خمسة اوصاف الفقر والايان او حكمه وارتفاع الفسق ولا يكون من يجب عليه نفقة ولا يكون من يملكه ولا يملك  
الفقر اقل من صاع ويجوز ان يعطى صواها فصل في الصوم مباركة الشئ من الامساك عن اشياء مخصوصة غير ما يحرم











































[illegible][illegible]



[illegible]

من مضر فاما يقصر من ايجال التقصير كان في الفريضة لم يغير للملح في الميعاد في عشرة ايام ، عند مقدمه في  
مصادرا ثم من نوى دون ذلك قصر فانه تشكل فلا يدرى في ايام اوده ونها على قصره او يئنه ومن ثم  
ثم يتم وحد مسافة السفر الذي يجب له التقصير ثمانية فراسخ فليقصر مع سيرة السفر اليها فان كانت المسافة اربع فراسخ  
وكان راجعا في يومه قصر واجبا وان كان خارج من غدا فهو يخرج في التقصير والاطعام وابتداء وحول التقصير من حيث  
يغيب عنها اذان مصر وقد خفض له في تعجيل الصلوة في السفر عند الضرورة والانتصار على العاطفة في القراءة  
وتبسيط واحدة في شيعي الركوع والسجود في الصلوة عند شدة بد الفزرة مع راحلة الفرض بعد ان يخرج منه  
القبلة فاما السرايل لم يرض له ان يصليها بحيث توجهت بها لها محل والا فلا ان يتوجه في الاشد اما القبلة  
فذكر بان القسمة فاولها صلوة الهايف وهي مقصورة في الرباعيات غير ان لها مكانا في الجماعة نذكر عند صلوة  
الجماعة انه وثانيها صلوة المتوكل يقصر ايضا وصلوته اياما وسجوده اخفض من ركوعه وثالثها صلوة السجدة  
يتوجه رايها الى القبلة وكل ما دارت السجدة امار وجهه الى القبلة فانه لم يكن فلا حرج في السجدة يصح اذا  
لم يكن التوجه الى راس السجدة كيف توجهت وراجها صلوة الفريضة وحكم حكم المرقل بغير القبلة وصلوته  
اياما ولا يصح احد من اهل الفزوات الى اخر الوقت وخامسها صلوة المصاردة وحاله يقسم ان كان يكملها اياما  
فلا يقرأ في القبلة والافضلونه بالتكبير والتليل وسادسها صلوة المديني وصلوته مطورة وكل من اهل الفزوات  
ويصح على ما يمكن اما القيام والركوع والسجود او بالقطر والركوع والسجود او بالايمان او بقرابت الاحفان  
وليس ان يكون اياما السجود اكثر مما للركوع وسابعها صلوة العزاة فان صلح وحده موضع باس الحرج من وراء  
او صلح مع ميت بين امرأة او وحده صلح قائما وان كان حامعا او في موضع لا باس به غيره من وراء ميتا  
وحكم الجماعة والامام بين كربة موضعه ثم ذكر صلوة الجمعة صلوة الجمعة فمن مع حضور امام اصيل او من يقصر راحته  
خسته نفر ضامن الامام احدهم وان يكون المصلي ذكر احدا بالغا غيرهم ولا مائة وبنيه وبينه وبين المصلي مائة  
وهو ركعتان يقرأ في الاولى منها بالحمد والجمعة وفي الثانية بالحمد والاشهادين ومع الامام قوة راحة في ذلك  
الركوع وفي الثانية بعد الركوع والمطمان واجتنب بها في ريادة الجمعة والصلوة من يسهل وقد نسخ  
المحل وافضل ما تفر من الروايل وليس نظيف الثياب واحد ان يسهل تقليمه هو موصوفه من راحة



شأنها التوبة وكرامته ما نسب وهو صلوة الكوف والالان والرياح الشديدة واليات هذه صلوة  
واجبة من تكاملت له شروط التكليف وتصح جماعة وفردى وهو موقتة واستاء وقتها من سدا حرك  
وريات الاستاء الاجلاء وهي من ركعات مارج سجدات يكبر تكبير الاحرام ثم يقرا الفاتحة ومن قول  
جاءها بالقراءة ثم يكبر مصلا ركوعه بمقدار القراءة ثم ينتصب ثم يكبر ركعات فادبر مع ربه  
الحامسة قال شيخ الاسلام رحمه الله ثم يسجد سجدتين ثم ينتصب ويقرا مثل الاول ويقرب ركعتين ثم يكبر  
ويتشهد جالساً ويلزم فادبر قبل الاجلاء فعليه الاعادة وان اخل بالصلوة مع عموم الكوف للفرج من حب  
عليه مع وجوب اعادة الغسل ذكر تفصيل مواقيت النوافل قد بينا نوافل المقيم في اليوم والليل اربع ركعات  
ركعة ثلاث منها ثلثة ركعات وبعد الظهر ثلثة ركعات وبعد المغرب اربع ركعات وبعد العشاء اربع ركعات  
وهي الوتر وبعد تنصاف الليل ثلثة ركعات والشفع واحدة وبعد الجحلا اول ركعتان فان اتم شيا من ذلك  
من وقتة هو قضاء ما نوافل المسافر وهي سبع عشرة ركعة اربع بعد المغرب واحدة عشر صلوة الليل ركعتان  
الفرقة الثانية هي الدساسة ذكر صلوة الغدير وهي من وكيد السن وقتها اذ ايق من الزوال نصف ساعة  
من اليوم الثامن عشر من ذي الحجة وهي ركعتان يقرا في كل واحد منهما الحمد وسورة الاحلام عشر مرات  
واية الكرسي عشر مرات واما النوافل عشر مرات فادبر منها سلم ودعا بالموسم ذكر صلوة ليلة نصد  
من شعبان وهي اربع ركعات يقرا في كل ركعة الحمد لله مرة ومائة مرة سورة الاحلام ودفعها من بعد ذلك  
الافرة الى الجحلا اول ذكر نوافل شهر رمضان لاحلاف في انها الف ركعات وانما الحلال في ترتيبها وهي  
تدكا لا اول ظهر في النهاية وكتابتنا اكبر تفيض الخلاف في ذلك والمقول عليه انه يصح في اول ليلة شهر رمضان  
معا مشورين ركعة في كل ليلة بعشر نيليات ثمان بعد فرض المغرب ونوافلها واثنى عشر ركعة بعد صلوة  
الافرة قبل الوتر وفي ليلة مع مشعانة ركعة بعد ان يفصل كما بينا وفي ليلة مشورين ركعة وفي ليلة  
احدى وعشرين ينقل ايف ويصنع مائة ركعة وفي ليلة اثنين وعشرين يصنع ثلثين ركعة ثم بعد ذلك  
واثنى وعشرون بعد العشاء الاخرة وفي ليلة ثلث وعشرين ينقل ويصنع مائة ركعة ثم يصنع مائة ركعة  
احرا شهر ثلثين ثلثين مع مرسوم من الترتيب فيكون اجمع شعانة وعشرين ركعة ويصنع مائة ركعة

شأنها التوبة وكرامته ما نسب وهو صلوة الكوف والالان والرياح الشديدة واليات هذه صلوة  
واجبة من تكاملت له شروط التكليف وتصح جماعة وفردى وهو موقتة واستاء وقتها من سدا حرك  
وريات الاستاء الاجلاء وهي من ركعات مارج سجدات يكبر تكبير الاحرام ثم يقرا الفاتحة ومن قول  
جاءها بالقراءة ثم يكبر مصلا ركوعه بمقدار القراءة ثم ينتصب ثم يكبر ركعات فادبر مع ربه  
الحامسة قال شيخ الاسلام رحمه الله ثم يسجد سجدتين ثم ينتصب ويقرا مثل الاول ويقرب ركعتين ثم يكبر  
ويتشهد جالساً ويلزم فادبر قبل الاجلاء فعليه الاعادة وان اخل بالصلوة مع عموم الكوف للفرج من حب  
عليه مع وجوب اعادة الغسل ذكر تفصيل مواقيت النوافل قد بينا نوافل المقيم في اليوم والليل اربع ركعات  
ركعة ثلاث منها ثلثة ركعات وبعد الظهر ثلثة ركعات وبعد المغرب اربع ركعات وبعد العشاء اربع ركعات  
وهي الوتر وبعد تنصاف الليل ثلثة ركعات والشفع واحدة وبعد الجحلا اول ركعتان فان اتم شيا من ذلك  
من وقتة هو قضاء ما نوافل المسافر وهي سبع عشرة ركعة اربع بعد المغرب واحدة عشر صلوة الليل ركعتان  
الفرقة الثانية هي الدساسة ذكر صلوة الغدير وهي من وكيد السن وقتها اذ ايق من الزوال نصف ساعة  
من اليوم الثامن عشر من ذي الحجة وهي ركعتان يقرا في كل واحد منهما الحمد وسورة الاحلام عشر مرات  
واية الكرسي عشر مرات واما النوافل عشر مرات فادبر منها سلم ودعا بالموسم ذكر صلوة ليلة نصد  
من شعبان وهي اربع ركعات يقرا في كل ركعة الحمد لله مرة ومائة مرة سورة الاحلام ودفعها من بعد ذلك  
الافرة الى الجحلا اول ذكر نوافل شهر رمضان لاحلاف في انها الف ركعات وانما الحلال في ترتيبها وهي  
تدكا لا اول ظهر في النهاية وكتابتنا اكبر تفيض الخلاف في ذلك والمقول عليه انه يصح في اول ليلة شهر رمضان  
معا مشورين ركعة في كل ليلة بعشر نيليات ثمان بعد فرض المغرب ونوافلها واثنى عشر ركعة بعد صلوة  
الافرة قبل الوتر وفي ليلة مع مشعانة ركعة بعد ان يفصل كما بينا وفي ليلة مشورين ركعة وفي ليلة  
احدى وعشرين ينقل ايف ويصنع مائة ركعة وفي ليلة اثنين وعشرين يصنع ثلثين ركعة ثم بعد ذلك  
واثنى وعشرون بعد العشاء الاخرة وفي ليلة ثلث وعشرين ينقل ويصنع مائة ركعة ثم يصنع مائة ركعة  
احرا شهر ثلثين ثلثين مع مرسوم من الترتيب فيكون اجمع شعانة وعشرين ركعة ويصنع مائة ركعة







من نظر الى من يجرم عليه فانه عليه القضا، واما العديع اصطرا او عند من هو من كل او شرب او سحر  
او انزل او تسقط او تعد اليه فانه من المحاربة من الليل الى النهار او اربعة منين ولم يغتسل ثم سجد حيا  
بالعد ضليع القضا، الكفارة وهي تذكير كذا في الكفارات ذكر الا اعتكاف الاعتكاف لثمة موضع محسوب  
عن وجه مخصوص وصوم فيه واما اللث فاقلم ثلث ايام وله شرط منها الصوم وترك الشهوة ليلته  
وانه قد خرج من موضعه لتبشع جنازة او عيادة مريض او عرض وري ملايقف لما تحت سقف حتى يعود  
الموضع المخصوص فتوارجعه مواضع لا يجوز الاعتكاف الا فيها المسجد الحرام ومسجد النبوة ومسجد  
من اقلية ايام الاعتكاف او جامع في ليلة فعلية كفارة اخطار يوم من شهر رمضان  
بالج مستطع اليه السبل وهو من ثلث اضرب تمنع بالهجرة الى الحج وقران واذا في تمنع من كل من مسجد  
الحرام ولا يخرج به مع التمكن غيره وصفته ان يجرم الحاج من الميقات بالهجرة فاذا دخل مكة طاف وسبع ثم تقهر  
واحد من كل شيء احرم منه فاذا كان يوم التروية عند زوال الشمس حرم بالحج من المسجد وعليه طواف بالبيت  
مصان الى الاول وسبع اخر بين الصفا والمروة وعليه دم واحب فاما القران فهو ان يهل الحاج من الميقات  
الذي هو الهل ويقرن الى احرامه سياق ما ينس من الهدى ولا بد من سياقه من الميقات ولا يمكن قرنا  
وعليه طواف بالبيت وسبع واحد ويجوز يد التلبية عند كل طواف فاما الافراد فهو ان يهل الحاج من الميقات  
بالج معز اوله من سياق هدى وعمره فلا فرق بين مناسك القارن والمفرد ما التمتع فقد بينا في قبل من  
بعد الطواف والصلوات ثم يجرم بالحج على ما بين واعلم ان شهر الحج شوال وود والقعدة وعشر من ربيع  
من عند الاحرام ينه والاكاف لغوا فاما الهجره فلا وقت لها مخصوص وافضل الاوقات لمفرد هاجر ودية  
انه لا يكون بين العمريين اقل من عشرة ايام وروى انها لا يكون في كل شهر الا مرة واحدة فالحج مع مفرد كرسوخ  
جملة ومع ضربين مثل وكف فافضل التيمم والهدى بالرموم عند الخروج من مكة وركوب من حذو نسير  
والاحرام من الميقات والتلبية والاشعار والتقليد ليس ثبات الاحرام والقوم من ان شرب ودهن حرام  
الابليس وصلوة من ركعات عند ان والوالداء بعدى بالرموم والفضل عند الاحرام ومرد حرم من  
والقران والسبع ولتم الحج واستلام الركن اليماني والتزول منه والصلوة به وحدود عزوت ودهن حرام

من نظر الى من يجرم عليه فانه عليه القضا، واما العديع اصطرا او عند من هو من كل او شرب او سحر  
او انزل او تسقط او تعد اليه فانه من المحاربة من الليل الى النهار او اربعة منين ولم يغتسل ثم سجد حيا  
بالعد ضليع القضا، الكفارة وهي تذكير كذا في الكفارات ذكر الا اعتكاف الاعتكاف لثمة موضع محسوب  
عن وجه مخصوص وصوم فيه واما اللث فاقلم ثلث ايام وله شرط منها الصوم وترك الشهوة ليلته  
وانه قد خرج من موضعه لتبشع جنازة او عيادة مريض او عرض وري ملايقف لما تحت سقف حتى يعود  
الموضع المخصوص فتوارجعه مواضع لا يجوز الاعتكاف الا فيها المسجد الحرام ومسجد النبوة ومسجد  
من اقلية ايام الاعتكاف او جامع في ليلة فعلية كفارة اخطار يوم من شهر رمضان  
بالج مستطع اليه السبل وهو من ثلث اضرب تمنع بالهجرة الى الحج وقران واذا في تمنع من كل من مسجد  
الحرام ولا يخرج به مع التمكن غيره وصفته ان يجرم الحاج من الميقات بالهجرة فاذا دخل مكة طاف وسبع ثم تقهر  
واحد من كل شيء احرم منه فاذا كان يوم التروية عند زوال الشمس حرم بالحج من المسجد وعليه طواف بالبيت  
مصان الى الاول وسبع اخر بين الصفا والمروة وعليه دم واحب فاما القران فهو ان يهل الحاج من الميقات  
الذي هو الهل ويقرن الى احرامه سياق ما ينس من الهدى ولا بد من سياقه من الميقات ولا يمكن قرنا  
وعليه طواف بالبيت وسبع واحد ويجوز يد التلبية عند كل طواف فاما الافراد فهو ان يهل الحاج من الميقات  
بالج معز اوله من سياق هدى وعمره فلا فرق بين مناسك القارن والمفرد ما التمتع فقد بينا في قبل من  
بعد الطواف والصلوات ثم يجرم بالحج على ما بين واعلم ان شهر الحج شوال وود والقعدة وعشر من ربيع  
من عند الاحرام ينه والاكاف لغوا فاما الهجره فلا وقت لها مخصوص وافضل الاوقات لمفرد هاجر ودية  
انه لا يكون بين العمريين اقل من عشرة ايام وروى انها لا يكون في كل شهر الا مرة واحدة فالحج مع مفرد كرسوخ  
جملة ومع ضربين مثل وكف فافضل التيمم والهدى بالرموم عند الخروج من مكة وركوب من حذو نسير  
والاحرام من الميقات والتلبية والاشعار والتقليد ليس ثبات الاحرام والقوم من ان شرب ودهن حرام  
الابليس وصلوة من ركعات عند ان والوالداء بعدى بالرموم والفضل عند الاحرام ومرد حرم من  
والقران والسبع ولتم الحج واستلام الركن اليماني والتزول منه والصلوة به وحدود عزوت ودهن حرام











[illegible][illegible]































[illegible]

سعي القائل واما ما يوجد من البهيم ولم يعلم اني بين هذه في علم ما خلف من واما ما في بين يدي  
لهم بينا كان اوجب او مذموم واما الجراد فصيله نكوة ذكر الدابة لا بد في ذلك من تسمية واثباته من  
وان يكون المتولد لذلك مسلما ولا يفصل الرسد الا بعد ان يدان في حركة ادوية الخدود وبعده من  
لم وكل ولا تمسك الذبحة الا بعد حرمي الملقوم وليس اللوع شره في حصة لذي بدعائير يدعي حب  
ذكر الاطعمة الطعام من من بهن جنس وغير جنس فالجنس حرام وهو من جنس من جنس من جنس من جنس  
بوقوع نجاسة فيه فالاول الجرم مع كل حال ولما لا يؤكل من انساب من كوة من جنس من جنس من جنس  
احد ما ينزل النار حكم خاصته والاخر لا ينزله فالاول ما وقع فيه دم من المرقوع من جنس من جنس من جنس  
ويحل كله فاما ما يقع فيه شراب حرم فقد روي انه لا يؤكل ليعضل اللحم وتوسيل وتوكل ولا يحوط حصة  
ولا يؤكل الطحال ولا القصب ولا الانبان وبكل اكل النجان ما اجبه ما يؤكل لحم ادا وجدت في حرم وبعده من  
او موته فاما شعرا واورس واورس مذكوة فدكوة امه اذ لم تجر اذ في فان ولجته اذ في ملا بد من مذكوة  
فان لم يكن اشترت وتمت خلفته فلا يحل كله ولا يؤكل ما يوجد في بطون الميتة الا ما خلفه الذكوة وهو ينقص  
ما يحل كله وهو لا يجوز اكله ولا يؤكل ولا يشرب في اية من ذهب وفضة ولا اية سجد اشور في غير  
ذكر الاشربة الجرم من الاشربة كل مسك وفضاء وما هو جنس في حال الاختيار فان اقلت شيئا من مسك  
الما لموضوعة واسف عنده لثمة المضرة حل سواء كان ذلك بعلاج او غير علاج فاما الادهان والادس  
والعسل وما شاكل ذلك فان وقع فيه نجاسة وهو ما يحل فلا يؤكل وان كان حامدا حيث لا يستعمل فيه  
فانه يلقى منه ما يلققه النجاسة والبلاء حل ويجوز الاستنجاء بالادهان من جنس تحت له لا تحت حرم  
وتدبينها ما لا نفس له سائلة كالذباب والجراد لا يغض بالموت فيه وان يغض دقيق راسه خروجه من  
الان الميتة التي توجد في مزروعها بعد الموت وما يباع منه حقيق وحب من ما يبيع بكمه كرمه  
في ما يوزن من التوارث بالمرين منب ومبب فالسباع من بين حرم من حرم من حرم  
ومن يتقرب بها والاخر ولد وولد ولد والسباع من بين كراع وولد وولد من بين  
مع كل سب والارث بالولد لا يثبت الا مع فقد كل سب واورع بين اثار الكور وولد وولد











[illegible][illegible]



[illegible][illegible]



[illegible]















١٠٠ - من صلى ركعتين من غير صلاة في وقتها لم يفسد ما قبله ولا بعده  
 ١٠١ - من صلى ركعتين من غير صلاة في وقتها لم يفسد ما قبله ولا بعده  
 ١٠٢ - من صلى ركعتين من غير صلاة في وقتها لم يفسد ما قبله ولا بعده  
 ١٠٣ - من صلى ركعتين من غير صلاة في وقتها لم يفسد ما قبله ولا بعده  
 ١٠٤ - من صلى ركعتين من غير صلاة في وقتها لم يفسد ما قبله ولا بعده  
 ١٠٥ - من صلى ركعتين من غير صلاة في وقتها لم يفسد ما قبله ولا بعده  
 ١٠٦ - من صلى ركعتين من غير صلاة في وقتها لم يفسد ما قبله ولا بعده  
 ١٠٧ - من صلى ركعتين من غير صلاة في وقتها لم يفسد ما قبله ولا بعده  
 ١٠٨ - من صلى ركعتين من غير صلاة في وقتها لم يفسد ما قبله ولا بعده  
 ١٠٩ - من صلى ركعتين من غير صلاة في وقتها لم يفسد ما قبله ولا بعده  
 ١١٠ - من صلى ركعتين من غير صلاة في وقتها لم يفسد ما قبله ولا بعده

هـ كان الوقت قد سبق صلواته . . . اذا كان مع المذنب ثيابا كثيرة يعلم بربها وحدثه . . .  
 بنسب ولا يعلم الطاهر من الثيابين ما حكمه في الصلاة . . . ان كان الوقت متعاضدا . . .  
 الصلاة بينهما . . . كان متضيقا . . . مرانا لان ذلك ههنا رخصة . . .  
 يعلم ان احداهما طاهر والاخر نجس ولا يثبت له الصلوة منها ما حكمه في الصلاة . . .  
 منها الصلاة بينهما لانه اذا فعل ذلك كان مؤديا له شيئين . . .  
 اذا اراد الصلاة مع قلنوة او تكبيرة خاصة هل يجوز له ذلك ام لا . . .  
 حالاته الصلاة به منفرد لان احاط الصلوة عليه . . .  
 برصاص او غيره وفيها خاصة ثم صرح في حكمه اذ في حقه هل تنقض صلواته . . .  
 لانه يكون حاملا للخاصة وهو الصلاة وذلك لا يجوز ولا يلزم على ذلك القسوة . . .  
 فيها خاصة لانه اما اجزاء الصلاة في ذلك لانه الله من الصلوة . . .  
 خاصة فجعل العرف الاخر من راسه راية العرف الاخر وباقيها من الارض ومنه هل تنقض صلوة . . .  
 كل ام لا . . . صلوة كل صحيح لانه ليس حاملا لما فيه خاصة . . .  
 بعد الركعتين الاولتين ناسيا ثم تلا شهادتين . . . ركعتين هل يبيح . . .  
 او يبطل الصلاة . . . يبيح ما تقدم من صلوة واما ما كان من ركعتين . . .  
 قدماه هو الصحيح لان الاحتياط يقتضيه . . .  
 فالنقص في الحال هل تنقض صلوة كل ام لا . . .  
 لان القطع ان الصلوة بعد الابانة ميتة والنية بخبره . . .  
 افضل للصلاة . . . افضل الاوقات للصلاة او بالقلوب . . .  
 الصلوة في اول وقت وقوله ايضا من مسعود . . .  
 اول وقت ولان احاط الطاهر على ذلك . . .  
 لا تنقض الا بلفظ اسم الله دون غيره . . .























































وقال في دفع درهم والى ما الذي يجب عليه **س** ادخل ذلك وجب عليه **س** دفع درهم  
 وفي دفع درهم غير ذلك اليه ما قدمناه كما لو قال له على الف درهم لا فرق بين ان يقدم المعلوم  
 على غير المعلوم او العكس **س** اذا قل له على درهم ودفعه الادب ما الذي يلزم من ذلك  
 ان يدفع من ذلك درهم واحد لان الاستثناء اذا تعقب جملا معطوفين على بعض ما لو افانته  
 برجع الى الجميع واذا رجع الى الجميع الذي هو درهم ودفعه حرج فلا يستثنى درهم مكان مقارن درهمين  
 ما يقول الذي ذكره وجب عليه درهمين **س** اذا قل له على مائة الادب درهمين او قل له على مائة الادب  
 درهمان هل يجب عليه ذلك من لو جهين جميعا مائة ونحو درهمين **س** لا يجب عليه ذلك  
 من لو جهين جميعا فانما يجب عليه ذلك من الوجه الاول لانه اذا قل له على مائة الادب درهمان كان اقرا  
 مائة درهم لانه يجمع والاعطف واذا قل له مائة الادب درهمين كان اقرا شأينة وتعيين لان المعطوف  
 متى ما لم يغير درهمين **س** اذا قل له على فليس في منديل او قل له على ثوب في جراب هل  
 يكون ملك اقرا منه بالمنديل والجراب **س** لا **س** اذا قل ذلك كان اقرا بالقيس والتميز والتميز  
 والجراب لانه يخل في منديل وجراب الى واذا احتل ذلك لم يلزم من اقراره الا ما هو اليقين دون  
 ما يشك فيه لان الاصل اقراره الا ان يتبين ويقول منديل وجراب **س** اذا قل غصن  
 حارة شجرة او غصن هل يكون واجب للشجرة والغصن **س** لا **س** هذه المسئلة مثل المسئلة المتقدمة  
 بها وطول كل ما يجرى هذا الحرج **س** اذا قل له على كذا هل يلزم من ذلك **س** اذا قل  
 ذلك واطلوا كان عليه كالوة له مع شئ ويرجع في التفسير لذلك اليه فيا صوره به ما يملك قبل  
 دون ما لا يملك ولا ينتفع به وان لم يطلوا لم ينفذ بالدرهم فقلت فقال كذا درهم كان عليه  
 درهم واحد لانه حرج الغصن مكان الشجر كذا ما كان رفعه وقدر درهم واحد يكون معناه  
 كذا درهم اي الذي اقررت به درهمان وان كسر فقال درهم كان عليه دون الدرهم وبأي شيء  
 قد يظن ان بينه وبين حق درهم لان كذا عبارة من البعض ومن الهلة وذهب بعض الناس الى انه  
 يجب ما به درهم واحد والصحيح ما قدمنا للاحتال الذي ذكرناه **س** اذا اقر لغيره شئ ما يملك

ما يملك الا واحدا هل يكون ذلك اقرارا بالشفعة ام لا **س** اذا اقر بذلك وقال عودا **س** يجب منه  
 الا واحد مع اقرار بالشفعة لان جهالة الاستثناء لا تمنع من ذلك وعليه تعيين الغرض من حق  
 تعلق به وهو محض بين يمين الشفعة ويعين الواحد الذي هو له لانه اذا عين احدهم وغيره  
 الاخر وبين المسئلة لعينها ادعين واحد النفس ومدة الشفعة او كذا به ما الحكم بينه **س**  
 اذا صدقته ذلك فلا كلام وان لزمه كان القول قول المقر مع يمينه لانه اعلم بما اقر به ورأى المست  
 لانه يدعيه فوجب ان يكون القول قول المقر مع يمينه **س** اذا قل غصت هذه الدار من ربي وملكته  
 لعمري ما الواجب عليه **س** الواجب عليه تسليم الدار الى المعصوب منه لانه اقر له باليد ولا فرق  
 بالملك وقد يكون في يد حق وان كان ملكا لغيره مثل ان يكون في يد رهنا او اجارة **س**  
 اذا قل له عندي الف درهم فارتبه هل يقبل منه ذلك ام لا **س** تقبل منه ذلك ويكون معصية  
 لان الدرام والدينارين مضمونة في العارية بغير شرط **س** اذا قل لك عندي الف درهم ان شئت  
 هل يكون ذلك اقرارا ام لا **س** لا يكون ذلك اقرارا لان الاقرار اخبار عن حق واجب  
 وما كان واجبا عليه قبل اقراره لا يجوز ان يعلق وجوبه بشرط مستقبل **س** اذا قل لك على  
 الف درهم ان شهد لك شاهدا هل يكون ذلك اقرارا ام لا **س** تجوز هذه المسئلة مثل جواب  
 مسئلة المتقدمة **س** اذا قل ان شهد لك شاهدا على ما لا الف فها صادق هل يلزم من الاقرار  
 بالالف **س** لا **س** اذا قل ذلك لم يلزم الاقرار بالالف في الحال لان الشاهد من اصدقه في شهادته  
 عليه بالالف فالحق واجب عليه شهد او لم يشهد **س** اذا كان في يد مملوك فاقربه لربيد وصدقة  
 ربي عن اقراره واقر العبد لنفسه لعمري وصدقة عن اقراره هل يصح اقرار السيد والعبد  
 اقرار السيد هو الصحيح دون العبد لان يد السيد ثابتة على العبد لانه ملكه وبدا العبد ليست ثبوت  
 مع نفسه لانه لا يملك نفسه فلان اقرار العبد اقرار مال السيد عليه ولا يقبل هذا صدقة السيد  
 اقراره فاما ان كان به اعتق العبد لان الذي كان في يد اقر به السيد والذي اقر به لم يكن في  
 العبد لم يصح ثابت عليه ملك لا احد وينبغي ان يكون محققا وقد ذكرنا في دفع درهم ذكره



مركبة ومبني فهدى رجل زوحنيها والهارية لك ومع مهرها ما الحكم في ذلك  
في حلف في نوح المذكور كان كل واحد منها مديما مع الآخر مقدا يكره عواه عليه وكل  
وخدمها الخلف في بيع يمينه ما يدعيه الآخر عليه من حلف السيد ما زوجهها وحلف الواط انما  
ماوت الهارية المبيده لان الواط اذا حلف انما اشتراها سقط الاتباع واما حلف السيد  
برهانه من حلف السيد ما زوجهها وحلف الواط عن اليمين ردت اليمين  
سيد فلف انما يامها منه فاذا حلف مع ذلك نشت الهارية في الحكم ملكا للواط ولز من اليمين  
ما قد ثبت يمينه انما اشاعه مهره وان حلف الواط انما اشاعه وكل السيد من اليمين ردت  
اليمين مع الواط في انما تزوجهها ثبت الزوجية وتر مع المبيدها بالملك لرفقتها فان اراد  
الكاح بينهما وبين الواط خارج السيد وطه وهذا حكم بالباطل ونوع ما يعلم  
من غير ان كان صادقا في دعواه لم يكن له وطها ايضا الا في الوجه الذي يملكه وطها **مسلم**  
اذا دعي زيدا في مهره ما لا في مجلس حكم فقال عمر ولا اقرب ولا اكره ولا ادري ما يقول اذا قال  
ما مقر ومك هل يكون دعي حوايا مهيما ام لا وما الحكم فيه اذا ذكر ذلك بين يدي طم  
لم يكن حوايا مهيما او كان على طم ان يقول له ان احست بحواب مبيع وال جعلناك ناكلا ورددت  
اليمين في حلفك فان لم تجب بحواب مبيع وهو ان يقول انا مقر او انا مك حصل حكم ناكلا وردد  
اليمين في حلفك واما جعل ناكلا لانه لو اجاب بحواب مبيع وامتنع من اليمين لجعل ناكلا  
واذا امتنع من الحواب واليمين فاولا يكون ناكلا واغلام يكن قوله لا اقرب ولا اكره جوابا مهيما لا كالم  
من يداقر بنا بعد اخر بوحدايته انه وكذا قوله لا اكره يجنب لا اكره وحدايته انه اولا اكره فضلات  
ردا كان ذلك محتمل مبيع الجواب به حتى يجب ما بين ول معه الاحتمال ما قد ذكره وقوله لا ادري  
قوله ما مقر ومك ما يجزى محرم في تقديمه انه ليس بحواب مبيع لمثل ما ذكرناه في الوجدانية وغيره  
**مسلم** اذا دعي زيدا في مائة ثم سكت ثم قال من ثمن مبيع لم انقضه او قال له مائة من ثمن مبيع  
فسكت ثم قال له قصه ما الحكم في ذلك اذا قال الاول لم يقبل منه من المبيع لانه اقر بالمائة

مسلم ومرددين ما يقطع اقراره واما الثالث فلا يجزى محرم الا في مائة مائة قال له مائة من ثمن مبيع  
فمبيع ثم سكت ثم قال له قصه فقل ذلك منه لان قوله بعد السكوت لم انقضه فمبيع ما لا يقرب  
لانه قد يكون عليه مائة دينار ثمن ولا بد من تسليمها حتى يقبل المبيع لان الاصل عدمه فمبيع  
فاشهد في انما شهود ما قراره ولم يقبل وهو مبيع العقل هل يبيع ذلك ام لا **مسلم**  
بذلك لان الظاهر اقراره ولان الظاهر ان الشهود لا يقبل الشهادة مع من ليس بها قبل  
فان ادعى المشهود عليه بالاقرار لانه اقر وهو محرم وانكر المقل ذلك كان القول قوله مع يمينه  
لان الاصل عدم الحنن ولان الشهود يشهدون مع طحال فيوزان في حنونه ويكون مرق  
علما بذلك **مسلم** اذا قال له درهمان عشرة كم يكن المقل انما ان الاصل ما ذكره ضرب الحساب  
لم يكن مخرجه درهم واحد لانه يكون معناه درهم في عشرة دراهم ويجزى ذلك محرم ما قد ذكره  
في القول قبلي في تعديل **مسلم** اذا قال له عندي درهم ودرهما كم يجب عليه **مسلم** يجب عليه  
ثلاث دراهم لان الدرهم معطوفان مع الدرهم فاذا كان قد عطف الدرهمين مع الدرهم  
فكان في حق المعطوف ان يكون غير معطوف عليه من مائة ما ذكرناه **مسلم** اذا ادعى مع سوط  
وانكر المص ذلك ما حكم به **مسلم** في المدعي البوع المص اليمين بما ادعاه فان لم يكن له يمين لم يلزم  
اليمين بين وكان القول في ذلك قوله لان الزام اليمين يؤدي اليها واسقاطها لانه اذا حلف  
انه صبي وحكم له بالصبي ان طلبا يمينه لان يمين المص غير صيغة وكل ادى الشارة انه نفيه لم يكن يمين  
معنى يقول بطله اذا اقر انسان لملوك فير مال هل يصح ذلك الاقرار ان لا ادان مع هذا يكون  
اقرار الملوك او السيد **مسلم** هذا الاقرار مبيع وهو اقرار السيد الملوك لان الملوك لا يبيع ان يكون  
له مال لاكتساب او غيره فاذا ثبت ذلك كان السيد **مسلم** اذا اهل انسان وحلف ان لا يقر  
هذا الا ان ما في له من ابيه ثم اقر جميعا بثالث ثم ان الثالث انكر ما حلف به انكر  
اذا اقر جميعا بثالث ثبت نسب الثالث واذا انكر الثالث الثالث لم يثبت نسبه لانهم لم يشهدوا  
انسان بذلك والثالث قد شهد لراشاه مع ذلك مسه فمبيع المص واما في مروت يورث







في بني مندود كبس مخوم تقطع المودع المحيط او كرا الختم او خرقا كبس هلين من العنان ام لا  
يرم من جميع اوديجة لانه ما فعله من هذا الخرز وان كان الخرق فوق الشد لم يرم من غير  
لر من من حرقة الكبس او الشد وان كان تحت الشد كان عليه من جميع اوديجة سواء اخذها  
وغيره اذ اودع عند غير وديجة غير حرقة ومثل ان يسلو من يداها يراود راسه او يكو  
بصنة وما هي هرو ذلك من اودع منها دينا او حدها هل يرم من جميع اوديجة ام لا  
ليد يرم منها من صان ما حده دون غير لم يتعد في البقاء ولا هلك له حرقة بل هو على ما كان عليه  
هذا يرم منها اذ كان المودع لا يرم منها اوديجة في نهب ولا حريق ولا عرق ولا ما هي  
مهي ذلك في القول فيها ان هلك وادعى هو هذا كما ينبغي ان من دنت وهل يقبل قوله بيا ادها  
من ذلك ام لا لا يقبل قوله بل يرم اقامه البينة على هلاكها بما ذكره لان الوجه الذي ادعى هلاكه  
اوديجة بالاضع ويمكن اقامه البينة عليها وكلها للجمع ويمكن عليه البينة بل من اقامه البينة عليه واما  
يكون القول قوله مع يمينه او موضع الذي يتعذر عليه اقامه البينة مثل ان يبين عن ان غضب ذلك  
او ثلث من بيا اذ كان عند وديجة وادعى ردها على صاحبها وانكر صاحبها ذلك فالحكم بذلك  
يقول قول المودع مع يمينه لانه امين ما سئل تخلف ما غضب اذا جنى على جار  
القاص حدة لا يشترط الا يحضر هل يتصور حو حار الخطاب وان بال او ما هي مهي ذلك في اصل  
اجب لا الحاشية لك سواء وليس لها القاصي من غير حار غير لان الاصل جراءة الزموا في  
ادى ذكره ما يتفق على لومه ومن يدعى ان يراوده مع ذلك الزيل اذ غضب اب حارة  
ببر ذرات في بعضه ومن وجب ان يراوده ذلك منها ثم ذهب ذلك في يد من ان يكون  
سي بصرة وقران او هلت بعد الثمن حتى عادت مع ما كانت عليه وقت الغضب هل عليه ضمان ذلك  
من العاصم من هذا امر به ولاها حدثت يده معونة وادارت وجهه في يد كان عليه  
اد غضب حارة هلا فاسقا او حادلا فخلت عنده ومقد ذلك من ثمنها هل عليه ضمان ذلك  
بل من ما قل لان ذلك حيث هذا معصرا كما قلنا في المسئلة المتقدمة مع هذه المسئلة

سواء مسلم او عصب حارة وبى مائة وسنت نصارت تساوى ما دخلت قول ومعدة  
نصارت تساوى الفين ما الذي يجب عليه ان الذي يجب من ما صرده اليه كما في العود  
ان ذلك في اذ كان يمس كل واحد منهما في الا نزل اذا اجتمعتا صنتا اذ غضب حارة  
سبينة فتمت مع سبها مائة فزلت وحنت نصارت تساوى الفين لم ينقص من قيمتها شيء  
عصب عليه **الحج** الذي يجب عليه ردها الى ما كان عليه ما عصى عليه ولا يلزم من ردها ان لا يقضى بها شيء  
لم ينقص من ذلك **الحج** ما غضب حارة بتمت الفضمت فغادتها ما به ثم هزلت نصارت تساوى  
والواجب عليه ان عليه ردها اليه ما كان عليها ولا يلزم من ردها ان لا يقضى هذا ما لم يتم فيها  
كما قلنا في المسئلة المتقدمة **مسألة** اذا غضب ملوكا بوى مائة حصة نصار يادى الذين حكم  
ويخرج معه قيمة المحتجبين لانه صان مقدرا اذ غضب حارة بكر او ثيبا ووطب وانت مولد  
في ذلك **مسألة** اذا وطبها وهاها هلا بالقرين مثل ان يكون اقربى عمه بالاسلام او اعمى من داره  
ويتقدان الملك بالغضب فان لم يلاحد فلهما القول الزم ادرى احدود بالشهات والمهر واحد من  
لان وطبته كانت بكر كان عليه من قيمتها وركان ثيبا لم يلاحد من المهر وعيلة حرة منها من وقت  
ينفق الى وقت الرد لان منافع ينفق بالغضب ما الولد ينطق لشدة ما وجب لانه اجب وطبته  
يكون الولد حرا واذا وضعت كان عليه ما يغضب بالوضع لانها مصونة ليد انفا صنة لان صاحب الفقه  
من يرم من ان ذلك واذا وضعت كان عليه قيمته ووقت التقويم سيفه فيه حية لانه وقت ادى  
حار بين اليد وبين القرف قيمه لانه قبل ذلك يملك القرف فيه وان وضعت هناك بكر عليه من  
لانه لا يبيع حيا قبل هذا ولا يملك ما حال بينه وبين سيده في وقت القرف وان كانا عتقين لم يحرر  
كان عليها الفدية لان ذلك بينهما فان كانت بكر كان عليه من قيمتها وهوارش الكارة لانه تلف عليه حرة  
وعيلة حرة مثلها من وقت الفقه الى وقت الرد وان اكرها كان عليه المهر لان المكره به مهر عصب  
وان ما وضعت لم يكن لها مهر لانها زانية وان جلت وانت ولد لم يلحق لانه عاهر لقول من ولد عاهر فخر  
ولاها حمت من زنا واذا وضعت الولد كان عليه ما نفقت با وادارة وان وضعت حية كرهه كرهه



عبد الله كان ثارده وكان ثارفا كان عليه قيمة وكان في عالمه بانقرض وهو جاهل واكرها  
هو انكم به كما وكانا احاطا على وقد تقدم ذلك فان طاد عنده فطرح فيه كالحكم كوها ما هليل النظم  
وسقوطه بها ودم المهن فانت حاطلة وهو عالم ما طمح فيه كما وكانا عالمين الا سقوطا المهن الحد  
وروم المهن اذا عصبها ثوبا وشقة مصفون وتلف احدهما الحكم في ذلك  
وعدا صاحب ذلك كل عليه رد ما يقع من انبوب وقيمة الثالث اكثر ما كانت قيمة الى وقت التلف  
لانه وتلف مبيع كانت قيمة عليه اكثر ما كانت الى اوقت التلف فان كان انبوب ما لا ينقص بالثوب كما  
ثياب الصلصة رد البائة وفيه الثالث اكثر ما كانت قيمة الى وقت التلف وما ينقص بالثوب لان نقصا  
حين كان عصابة عليه فلهذا من كل الامر ان اذا عصب فصار خمر ثم عاد بعد ذلك خلا  
ما في يده ادى بل م رد ذلك وادى بل م غير ما به عين المال المصوب اذا عصب غير  
خبرين قيمتها عند تلف احدها وصار قيمة لثاثة ثلثة ما الذي يجب عليه الذي عصب الخاص  
رد نصف سائبة المالك ويرد معها قيمة النصف خمسة ومنها ان نقصا التفرقة اذا عصب  
رصاصه وعرض فيها الذي يجب عليه من ذلك بل من نقل ما غرسه في الارض منها ووردها  
او ان كانا غرسا لغيره ليس مرق ظالم في ويل م مرق مثلها وقت قبضها الى وقت ردّها  
او ان كانا المصاع نعم بالخصب ويل م ما ينقص الارض بقلع ما ينقص في وقت قبضها كانت  
لأما بعد فبه هذا انما فندنا يتم اذا عصب جارية وهلك في يد واحد واختلف هو مالكا  
في قيمتها تقريبا لبيدها فانه قول العاصب نسو الحكم في ذلك القول في ذلك قول العاصب مع  
بمسألة لا حصل راحة لانه وقول النعم البينة مع المدعي واليمين مع المدعي عليه والخاصة مع  
وقول قوله مع بمسألة مع مبدعها البينة لمدركها اذا عصب غير ثياب واختلفا في المالك  
صنع صل او جارية وقول العاصب لم غصبتك ثوبا ما الحكم في ذلك القول قول العاصب  
بمسألة لثاثة قد من قبل هذه المسألة وقول العاصب معترف ما لا يغير المدعي وهو انبوب ويكرها  
دم عليه لصل او جارية وقول قوله فادكنا ومع المدعي البينة مع ما يدعيه من العبد والها

اذا عصب فيه جارية وهلك في يد واحد واختلف هو مالكا قال العاصب كانت حرة ودم عليه  
المالك كانت سلمية من المصوب ما الحكم في ذلك القول في ذلك قول العاصب مع بمسألة  
السلامة والعاصب مع خلاف الط فغلبه البينة المسئلة بمسألة اذا عصب ثياب فادكنا  
كانت ثوب القران او كانت صانعة وانك العاصب ذلك ما الحكم فيه القول قول العاصب مع بمسألة  
لان الاصل ان لا تنزع ولا تنفع ومع مالكا البينة لانه مدع لذلك داعر ما لا يجزئ الخواص  
واجتمع مع ماله فلهذا لم يطالب به ام لا اذا كان هذا المال مالا موزنة في غلبة كالدباين  
والدرهم فانه لا موزنة يجزي العادة في غلبة كان لم مطالبته بالمال وان كان ما انقله موزنة وفيه مثل  
كالجوب والادهان وكانت البينة في العبد من مالكا لم مطالبته بذلك بالثوب لانه لا موزنة  
عليه ذلك وان كانت البينة محتملين فالحكم فيها لم مثل وفيه لا مثل له من المصوب منه  
ان ياخذ من العاصب مائة قيمة بطل اليك واما ان يترك ذلك حتى يستوفيه منه بطل اليك  
الثقل موزنة القيمة مختلفة وليس لم المطالبة بالفضل اذا عصب من غير ثوبا ورمي  
ومع الثوب بذلك الرغفران ما الحكم فيه اذا عصب العاصب ذلك كان المصوب منه غير  
يحيى ان ياخذ مائة بين ان يعتب فيه التقويم فادرا داخلة مع ما هو عليه كان له ذلك لانه في  
ادم ينقص فان اعتبر التقويم ولم يرد ولم ينقص مثل ان يكون قيمة الثوب عشرة وقيمة الرغفران مائة  
وكان بعد البيع مائة عشرين لم يكن المصوب منه شيء مائة فان نقص فصار ذلك منه  
مائة عشرين عشر فغلبه فان ما ينقص لانه غنى بفعله واذا زاد وصارت قيمة ثوبين كان رد  
للمالك وليس للعاصب منها شيء لانها اثار افعال لا اذن له بها اذا عصب غير غير وغير  
او سنا ودقيقا وعقد ذلك ما الحكم فيه القول في المسئلة كالقول في المسئلة المتقدمة  
اذا عصب غير مائة مائة درهم او حنطة يطحنها ما الحكم في ذلك رد نصف مائة  
ذلك كان عليه رد ذلك المالك لانها عين ماله ولا يلزم رد ما نقص د عصب غير حنطة  
مشرها الواحها الذي يجب عليه ذلك اذا قلد لل كان عليه رد نصف مائة











مود ودر غير محرمه واحد هذين الحسين اذا استناع العامل ابنه او اياه مال القراض و حكم  
 او استناع العامل اسوا و اياه مال القراض اعتق منه بمقدار نصيبه من الربح اذا كان كذلك  
 ربح و منسحق يفتق بسانة منه لصاحب المال و يفتح القراض هذا ان كان العامل معزافا ان كان  
 و من قوم عليه الجاه لصاحب المال و ان لم يكن للمال ربح لم يفتح اقتباعه و من هذا اجماع الطائفة بآب  
 من ان يفتق بالمساقاة على ما ساقا انسان غيره بالنصف و بشرط عمل صاحب المال مع المساقاة  
 صريح و ذلك لان هذه المساقاة صدق باطله لان موضوعه عن ان المال من صاحب المال  
 و من العامل لعل و اذا اشترط العامل مع صاحب المال العمل معه كان ذلك باطلا و اذا ساقا  
 بمساقاة بغيره ثم هرب العامل هل تطل المساقاة ام لا اذا هرب هذا العامل لم تطل المساقاة  
 لانه قد لا يرد و كل كان عقدا نارا و كالا جارات و السويع كلها فانها لا تطل بالهرب  
 اذا ساقاه مع ان يفتح ما الساء او يبيع كان له الثلث و ان ساقا بالقرن و النواصب كان له النصف  
 هل يفتح هذه المساقاة ام لا هذه المساقاة باطله لان هذا عمل مجهول غير مقين و ايضا فان  
 نصيبه من الثمرة يربح من ثمار ما قطع عليه و الثمرة هي كلها مال المالك لعل و للعامل اجرة مثله لانه لم يسلّم له  
 ما ثمره لم اذا ساقاه مع و دى و هو صغار الخبز مع ان ادا كبر و حمل كان له نصفها و نصف الثمرة  
 صريح و ذلك لان هذه المساقاة باطله لان موضوع المساقاة مع اشتراط صاحب المال و القاض  
 في عاقلة لا ان يشترطه الاموال و الاثر في الاشتراك في الاموال بطلان و اذا صاحب المال  
 اثنين و العامل واحد ثم اختلفوا وقت تقسيم فقال العامل شرطه في نصف صدقة الواحد و انك  
 الاخر و قل بذلك ما الحكم في ذلك اذا اختلفوا على الواحد المذكور كان للعامل من نصيب اثنين  
 صدقة كان المسدق له عدلا و شهد له بذلك قلت شهادته في ذلك و كان عليه مع الشاهد ايتين  
 و حكاه بذلك و ان يشهد له بذلك او يكن عدلا كان مع العامل البينة و مع المالك الذي خالف ايتين  
 اذا كان المالك اثنين و العامل واحد و شرط العامل النصف من نصيب الواحد منها و الثلث  
 من نصيب الاخر هل يفتح ذلك ام لا هذا صريح اذا كان العامل عالما بقدر نصيب كل واحد منهما

و ان لم يكن صريحا بذلك لم يفتح لان عليه ما ذكرنا شرطه من هذا العقد اذا اختلف ما بين واحد من  
 الوجه المذكور في مسدق كان القور قول مالك مع بينة و مع العامل البينة ان خالفها من  
 اهل لانها ما اصله و اما ثبت للعامل في هذه الثمرة شيء بالشرط فذا ادعى شرطه عليه ان يفتح  
 فيما ادعى فان عدم ذلك كان مع ذلك ايتين في المسئلة بغيرها اذا اختلفت في شرطه و ثمره  
 كل واحد منهما البينة مع ما يدعيه كيف الحكم في ذلك اذا قامت البينة لكل واحد منهما بغيره  
 بينة العامل في المقدمه هي بينة المالك لان العامل هو ادعى فبحان يقدم نقول في بينة البينة مع  
 و بيمين مع كائن المالك هو المدعى عليه فعليه ايتين باسب مسائل تتعلق به و حارث  
 و ضمان الاجر اذا قال المالك ان العير تستأجر في اليوم فليط ثوبه هذا هل تكور هذه  
 محضه ام لا هذه الاحارة فير بيمينه لانه ما حاط فليط ثوبه ربيع حتى مدة بلا عمل و دره بيمينه  
 ذلك العمل بيوم و يحتاج الى مدة اخرى و يحصل العمل بلا مدة و هو باطل بلا خلاف اذا استجره  
 ان يفتح له من سائم ما له في ذلك هل يفتح هذه الاحارة ام لا و ما الحكم في ذلك الا بيمينه و ذلك  
 جائزة لانه لا مانع منه فاد استجره في ثوبه ثم يلع حرسه ثم يلع و لعل فيه ان كان الا لم يبق و الاحارة بيمينه  
 و لا يميل له المساقاة و يفتح ان يقال له قد استجر من ثوبه استيفاء معقعة و است مكر و ر بيمينه  
 صدق ذلك و الا كانت الاحارة عليك و اذا مضت مدة لا يمكن به فليط ذلك و كان الام قد ر و  
 قد تغذ و استيفاء المسعفة من جهة اسم بيمينه لانه لو اراد فليط ذلك لم يضر و الشئ يفتح من ثوبه  
 و اذا كان كذلك قد اغتصب الاحارة اذا است حراف و يجره في خصيل حياضه حصة اياه و قد نذر  
 هل يفتح ذلك ام لا لا يفتح ذلك لان العمل يفتق حسب اختلاف العمل في بيمينه و بيمينه  
 و تقصيره فذا قد ر المدة من غير ان يكون المدة معينة كان في ذلك نف و مستدبر و يفتح من ثوبه  
 اذا عصب امتن و العاقبة المستمرة ما الحكم في ذلك اذا كان صاحبها هو المالك و يفتح  
 في مدة المالك كان المالك في كلف من المعقود عليه و ان كان له صاحب و هو يجره و يجره  
 فامسكها حتى انقضت المدة كان كالمسلف للمعقود عليه و اسحق العقد و ان كان له صاحب و يجره و يجره



فيكون بين فتح العقد والمكوي وبين ان لا يفتح ويجمع عن الغائب باجرة المثل وقد ذكر في ذلك  
وهو مروي عن بعض الفقهاء ومن مع مكي مع الاول اقوى اذا استأجر ملوكا بق  
منه ذلك اذا بنى هذا الملوك مثل الخياط ولم يطل العقد لانه يجمع مرجوع من فتح العقد كان  
ذلك له وان لم يجمع هذا الملوك فلا يفتى في العقد يفتى من وقت الما بق ولم يجمع يفتى  
ون كانت من يفتى في وقت من رجوع الملوك قد استخ العقد فيما عات من المنافع من وقت اباقة لما  
وقت انقضاء استأجر جلا الخياط عمل واحتلف هو والمكوي فقال له صاحب الخياط وسع قد  
عمل وفتى في ذلك المؤخر حتى يخط مقدمه ويرفع من حره لانه اخف على جملتي وقال الركب ومع انت  
تبدل المؤخر يصيق قبل التقدم فان ذلك اسهل ولا واحف على نفسي والحكم في ذلك اذا اخذ  
عن الوجه المذكور في الفتى اما قول واحد منها وجعل التبدل متساويا فلا يكون الخياط مكبرا ولا  
مستغنيا لانه اذا جعل كل من تمت المفعة التي اردها كل واحد منها الاخر اذا استأجر بهيمة  
من مير فاحتلفا فقال المستأجر من غير نارا لانه اصول للمتاع وقال الآخر بل اسير لانه لا ينفك  
عن يمينه ما حكم في ذلك اذا اختلفت في الوجه المذكور وكان قد استقر بينهما شرط وكان قد اطلقا  
ذلك بغير نية كما كان سيرة تلك المسافة عادة ليل او النهار وكان الاطلاق عايدا لذلك وان  
لم يكن فذلك عايدا كان العقد مامدا ويجري ذلك مجرى من اطلق الثمن وكانت التفرقة مختلفة  
في ما خرج انسان بدها الى الطريق من حار وملك به شئ او تلف هل فيه ضمان ام لا  
اذا هلك شئ او تلف ما ذكره المسئلة كان من اخرج ذلك ضمان ما يملك او تلف بغير خلاف  
اذا ضرب الرخص حابة ملكك من الغضب هل عليه ضمان ام لا اذا كان ضرب هذا الرخص  
للباتر المذكور خلافا عادة الروايات في ضرب الابهام التي يرضونها وان لم يرض ذلك عادة لا يخرج طاعة  
في كراعي ملاحان عليه اذا ضرب الموب الصبي للتأديب فانت ما الحكم في ذلك  
في ضرب الموب الصبي للتأديب لغرض اعتاد بهلك الصبي كان عليه تديبه في ماله بعلقة والكفارة لان  
ذلك مثل تسيير اهل وده من سائر قال في اديبه عاتية والاول هو الاخر والاقول اذا كان للابن

لانسان مبرئان من طعام الواحدة منها شاهد والاخرى غير شاهدة من ابيهم من حبان  
هذه الصبرة وما حملت فحساب ذلك يجمع هذا العقد ام لا اذا استأجر من واحد من  
في المسئلة كان العقد مامدا في الصغر المشاهدة دون الاخرى لبيت مشاهدة لان شرطه من حيث  
حصل في الواحدة منها وفي المشاهدة لها ولم يحصل في الاخرى من في تلك المشاهدة وحده من  
من اذا استأجر من غير قبض اليه في رده هل عليه فيه ضمان ام لا اذا استأجر من  
بليبه من ربه كان عليه ضمان لان الا برار اشد والمغ في بلاه وغرضه من يرضه الاما ربه  
اذا استأجر دابة ليركبها او ليحمل عليها مسافة معينة من طر الجبل مثلا يكون المسافة الواحدة  
من فصل واحد فصار بها الواحدة حطب هل عليه ضمان ام لا اذا اخل ذلك كان عليه ضمان  
الدابة لانه قد تعدى ما وقع الشرط عليه ضمان والاول اصح اذا استأجر جارية ليقبل منه  
من ان يكون جلوده هاله هل تجوز ذلك ام لا لا يجوز ذلك لان جلوده ميتة لا يجوز بيعها بغير  
اذا احب انسان غيره حرا كان الموصون او ملوكا سرق هل عليه ضمان ذلك  
عليه ضمان ذلك لان الحبس بسبب السرقة واذا كان ملك كان عليه ضمان كما ذكرناه في  
فيما ط ان غطت ما هذا الثوب اليوم تلك درهما وان خطته في غد كان لك درهم هل يبيح هذا عقد  
في العقد يجمع لقول النبي الموصون عند شرطهم لان الاصل حوا رد ان ومع ص  
يفتق فيه اما دليل ولا دليل عليه اذا استأجر رايعا ليرعى له غنما ميتة هل له ان يجر  
ام لا اذا هلك الغنم كلها انفتح له العقد ولم يكن له اباها لان العقد وقع عنه هو معين  
وهو اباها لان هلك بعضها انفتح العقد في اباها لان بيعه فيما يملك منه ولم يبدل به بغير  
لمثل ما قد مضى من ان العقد وقع على معين واختص به ويشترط فيه بدل ولا غيره  
بينها اذا انفتحت هذه الغنم هل يجب على الراعي رعي حلالها ام لا لا يحسن رعي رعي حلالها  
اجا لمثل ما قد مضى من ان العقد وقع على غنم باعياها واخفى بها دوزجره ردت من يرضه  
فلا يلزم ذلك اذا استأجر ليرعى له غنما واخطى ثم هلك وضمنه وعين من ربه







و جميعهم من غير واحد منهم مع الانفراد فان الفرق بين ما ذكرناه **مسئله** فاقبل  
نعم ان حتى ملكة الابن ملك عشرة دراهم وقل للاخران جثتي به فلك مشور درهما وقل  
باحتسبه من ثلثه درهما وقل لثلاثة دفعه واحدة وحقا واهبه دفعه واحدة فليجب  
لهم واحد منهم عليه **مسئله** لاهل **باب** اذا جازاه دفعه واحدة مع الوجه المذكور كان كل واحد  
سهمه ساه ثلثه يكون لمن ساه له عشرة ثلثه ومن ساه له عشرين ثلثه ومن ساه له ثلثين ثلثه  
واهم جازاه دفعه واحدة مع ما ذكرناه في المسئلة المتقدمه وانما كان كل واحد منهم يتحقق الاثر  
لدى له وجه به كل واحد مع الانفراد اذا قل من احضر ملوكه الا بقى كان له دابة او بقى  
على وجه ذلك ان هذا لا يبعد به من ان احضره كان له اجرة المثل لان هذا العقد قد  
دفع له غير ان احضره ملوكه الا بقى كان له مع بقى وقل للاخران احضرته كان له  
عشر دراهم وقل للاخران احضرته كان له عشرة دراهم فاحضر جميعهم دفعه واحدة ما الحكم  
في ذلك اذا كان الامر به مذكرا المسئلة كان لمن ساه له ثلث اجرة المثل لان المسئلة لم يجر  
ولم يجر الاخرين ثلث ما ساه له مع ما قدمناه في المسئلة المتقدمه لاهل جازاه دفعه واحدة ولا عمل  
لك العمل اذا قل لغيره ان احضر ملوكه الا بقى كان له على دينار فاحضره هو وغيره  
فليحقق الدينار الذي ساه له وبثا بكمه ان خريفه ولا يتحقق ما ساه له ثلثا اذا كان الامر على ذلك  
في المسئلة كان الذي ساه له لغيره نصف الدينار لان غير احضره مع ولاته عمل نصف العمل  
وهو خريفه لا يتحقق ثلث لانه تقطوع بدلان وان قل شي كان له نصف اجرة المثل اذا وحدثنا  
نفسه داخله واحده ونسأله عدي كيف الحكم بينهما اذا كانتا حاضرتا فليحق بينهما فيه فبين  
حرم ساه به لانه لقرعة تستعمل صدقة كل امرئ مثل ولا فرق في هذين الاثنين ان يكونا  
عقبين او امرئين او رجلا وراة وان كانا غير متاويين مع كونهما مسلمين فبقين دفع الاله  
مسألة كان حده فزان الاخرى وكان اللقبه ابواه كافرين مسلم الى الكافر وان الصبي اوف  
مسألة ساه به واحداه مقبلا والاخرين مسلم الى المقبلا لاهل الار يكون هذا

المافر يريد الغلام موضع ميقن بته او اهله ومصلحة يريده من مصلحة معية  
في اذاجته اللقبه مع غير جارية ما الذي حكم في ذلك اذا جازاه دفعه واحدة  
مغير او كبرا جناية خطأ كانت الدية مع عاقلة ومع بيت المال لانه لا بد منه  
مقتضى بيت المال ولانه لو كان له مال ومات فكان لبيت المال وايضا في دفعه واحدة  
وان كانت الجارية عدا او كان مغيرا فعلى خطاؤه سواء وان دية بيت المال وان كان  
ما الذي جنى عليه مغير بين ان يفوضه او يقتصر فيه ما ب مسائل تتعلق ما وصفا  
اذا كان لابن بنت واحدة فقال او صيت لزيد مثل نصيب غني ما الذي يجب فيه  
اذا وصى بذلك كان لزيد النصف عندنا انا اجازة الوارث وان كان له ثلث له من كهرمت  
لو نزلت اذا كان له ابنان فقال او صيت لزيد بمثل احد ابني ما الذي يجب فيه  
اذا وصى مع ما ذكرنا كان للموصي له الثلث ويكون المال بينهم المثلث لان الموصي مضاف  
لهم اذا كان له شقة بنين فقال او صيت لزيد بمثل احد بنين ما الذي يكون للموصي  
يكون للموصي له الثلث لان النيب مع الموصي له مشقة فيكون لكل واحد منهما الثلث  
انسان ترك ابن وابنتين واوصى باني ل او صيت لزيد بمثل نصيب ولدي ما الذي يجب فيه  
اذا وصى كل وكان المال كله عندنا لبيت النصف بالنسبة والشافعي بان ذلك  
مثل نصيبها نصار لها النصف والموصي له النصف اما احازت الست وان كان الموصي له ستة  
لان الوصية اكثر من الثلث لا يجوز الا ان يجهن ها الورثة انسان ترك سادس من  
اربعة زوجات وقل او صيت لزيد بمثل نصيب ورثتي ما الذي يجب للموصي له  
للموصي له بينهم ما ذكرنا في المسئلة يصح من اثني عشر زوجة واثني عشر زوجة وهو موصى  
سهم اقل نصيبها هنا نصيب الزوجة وهو ربع الثمن سهم واحد وربع سبعة وعشرون حيث  
ولا ثلثي لست الابن لانهما محجوبة ولذا اذا كان لابن فقال او صيت لزيد نصيب ابني هل يصح  
في تمام لا هذا لا يصح قوله نصيب ابني كانه قال ما يستحق ابني ما يستحقه لزيد ما يستحقه







وصحة من كانت مستترة والقول عندنا باطل **هل يصح اجتماع الثلثين مع الثلث**  
 يصح مع من يمتنع حثان او ما زاد عليها من قبل الام او من قبل الاب مع اثنين او ما زاد عليها  
 من غير ان يكون احدهما من قبل الاب والام او من قبل الاب مع اثنين او ما زاد عليها الثلثان  
 في مثل هذه بين وورد عليها من كلالة الام **هل يجوز اجتماع الثلثين مع السدس**  
 يصح مع من يمتنع احثان او ما زاد عليها من قبل الاب والام او من قبل الاب مع واحد من كلالة  
 او ما زاد عليها او ما زاد من قبل الاب والام او من قبل الاب الثلثان ولو واحد من كلالة  
 او السدس والثلثان في جميع الاحتمالات او ما زاد عليها من قبل الاب والام **هل يصح اجتماع**  
 الثلثين مع الثلث **هل يصح ذلك** انما يثبت فرض مع عدم الوالد والوالدة وعدم من جهة  
 وورث اثنين او ما زاد عليها من كلالة الام وقد فرضنا استقلال الثلثين اجتماع احدهما هذه  
 التهمة مع عدمه في مثل هذه في جميع الاحتمالات **هل يصح اجتماع الثلث مع السدس** **هل يصح ذلك**  
 ما تذكرنا وصحة الام انما يثبت في الذي هو الثلث يستحق مع عدم الوالد والوالدة  
 وعدم من جهة واحدة ولا حوات وادله ان الذي هو السدس يستحق مع وجود من ذكرناه  
 وورثت منهم كان فرضها الثلث وورث السدس وفرضت وجوده كان فرض السدس  
 دون الثلث وبعده يصح اجتماع هذين الغرضين وقد يكون السدس فرضها وورث من الاب  
 مع وجود الاولاد الذي ذكرناه وفرضها مع عدم الاولاد وجود من جهة والذين يصح اجتماع اثنين  
 من هذين اب مع الثلث الذي هو فرضها لان الاب انما يتحقق السدس مع وجود الولد او ولد  
 وعدم وجوده فلا تستقل من مع الثلث ان السدس وانما يتحقق السدس مع وجوده او تركه  
 في الثلث مع عدم الاولاد وعدم من جهة من الاخوة والاحوات ومع ذلك لا يكون فرض الاب  
 السدس بل يصح ايضا اجتماع الثلث مع السدس لان الثلث وان كان يستحق الابن او ما زاد  
 عليها من كلالة الام والسدس يستحق الوالد من هذه الكلاله فانك ان فرضت وجود الام مع  
 فرضها فانك انما يثبت بحق بالمراث من فرضها وجود من يستحق الثلث من كلالة الام

الام مع استحقاق الاب السدس لم يمتنع اجتماع ذلك لان الاب انما يتحقق السدس مع وجوده او ولد  
 والكلالة لا يصح اجتماعها بالمراث مع اماراد **هل يصح اجتماع النصف مع الثلثين**  
 لا يصح ذلك لان هذه المسئلة تقول والعول باطل مستندنا والواجب ان يمتنع فرض النصف  
 وهو الزوج النصف بها الاستان او ما زاد عليها من الاب والام او من الاب والبنات والنصف  
 ايضا قد يكون من ثلث الثلث لورثت وجودها مع الاخوات الذين ذكرناهم لما يصح اجتماع واحد  
 لان مسئلة تكون قد عالت والانا نثبت الحق بالمراث من الاخوان والاخوة ايضا من اى كلالة  
 لانها **هل يصح اجتماع النصف مع الثلث** يصح ذلك ان يمتنع ابنا او اكثر منها من  
 كلالة الام مع زوج فيكون الزوج من غير وهو النصف والابن او ما زاد عليها من هذه الكلاله فرضه  
 الثلث والبنات من دمليم دون الزوج ومثل ان يمتنع اب وام وزوج فيكون الزوج النصف والام  
 الثلث مع عدم من جهة والبنات والاب ومثل ان يمتنع اخت من قبل الاب والام او من قبل الاب  
 مع اثنين او ما زاد عليها من كلالة الام فيكون لاخت من قبل الاب والام او من قبل الاب النصف  
 بالتمية وللبنين او ما زاد عليها من كلالة الام الثلث بالنفس والبنات من دميه لاخت من قبل  
 الاب والام او من قبل الاب ومثل ان يمتنع ام وزوج فيكون الزوج النصف والام الثلث والبنات من  
 مع الام **هل يصح اجتماع النصف مع السدس** يصح ذلك مثل ان يمتنع اب وام وزوج  
 فيكون الزوج النصف والام السدس مع وجود من جهة من الاخوة والاحوات والبنات والاب  
 ومثل ان يمتنع واحد من كلالة الام مع زوج فيكون لهذا الواحد السدس بالتمية وللزوج النصف  
 والبنات من دميه والولدين هذه الكلاله ومثل ان يمتنع اخت الاب وام او اب مع واحد من كلالة  
 الام فيكون لاخت من قبل الام او من قبل الاب النصف ولو احد من كلالة الام السدس ومنه  
 البنات من كان من قبل الاب والام او من قبل الاب **هل يصح اجتماع السدس مع الثلثين**  
**هل يصح ذلك** مثل ان يمتنع البنات او ما زاد عليها من البنات مع زوج فيكون للثنتين ارب  
 الثلثان وللزوج الربع والبنات من دميه البنات او البنات ومثل ان يمتنع الاحثان واكثر منهن







[illegible]

اسم ولا اله الاخرى اتى من الام والاب الباقى وهو خمسة اسم  
خالف القول ان مات الكافر وخلف ورثا بعضهم مسلم وبعضهم كافر ثم اسلم الكافر . اذا مات كافر  
وخلف ذلك واسلم من كان كافرا له حق من الميراث ان كان اسلم قبل الفسقة وان اسلم بعد فسقته  
لم يكن له شيء . اذا مات الكافر وحلف اولاد صغار واخوة من قبل الام واخوة من قبل الاب  
كيف الحكم في الميراث . اذا مات الكافر وخلف المذكورين دفع للاخوة من ثلث الثلث وله  
الاخوة من الاب الثلثان واما احكام الاخوة بان ينفق بين الصغار بحسب ما ذكره يكون مع الاخوة  
من الام ثلث السبعة ومع الاخوة من الاب ثلث ذلك فاذا بلغ الصغار واسلموا دفع الاخوة اليهم  
ما بقى بعد انفقة ميلهم من المال وان لم يملوا نصروا الاخوة باقية من المال ابدا بهر نفوسهم كيف  
شاء . **مسألة** اذا كان المملوك مملوكا لا يبرأ حررا فالقول له حر مات وحلف ولما مملوكا  
او ولدا واخوة او احد من ذوي الارحام ملك ولا وارث له من هذا المملوك نكف يفعل بالميراث  
بر . اذا كان هذا الميت قد خلف من ذكر في المسئلة بحسب ان يباع المملوك من تركته ينفق  
ويبيع ثلثه المال اليه فان امتنع سيده من بيعه حينئذ ذلك ولم يكن لاقتناعه تأييد هذا كما  
المالين بدعي عن المملوك والدين عليه وكان ينفق في ثمنه وانع به واعتق ايضا وان كان ينفق  
من ثمنه ولا يبيع به لان يجب ابتياعه وكان لبيت المال وقد ذكر انه يباع ويبيع في الباقى فمن هذا  
بذلك لم يكن بذلك باس . اذا مات الحر وحلف وارثين مملوكين يرث احد هاجع الاخر مثل  
الراعي او الولدين او ما جرى مجرى ذلك من ذوي الارحام ولم يحلف هذا الميت من الميراث  
الا ما يباع به واحدا هل يجب ابتياع واحد بعد الباقي ويقتام لا يجوز ذلك  
ولا يشرى منهم احدا من القدر الذي يستحق ينقص من الثمن ويكون المال لبيت مال المسلمين  
**مسألة** من يستحق لدية المقتول . الذي يستحق هو اب والام واولاد الاخوة والاخوات  
من يتقرب الى المقتول من جهة الاب حاصلة ولا يستحقها من جهة الام ولا اخت من جهة الام ولا احد  
من ذوي الارحام والروح والزوج وان وجهه اذا لم يغسل احد هاجع الاخر والمطلقة طلاقا رجم يرث روحه



... يستثنى من صغيره هل يصح الكحل ام لا اذا قال ذلك صح الكحل لان الكبيرة صغيرة  
... وكان نقول في الصغيرة لان الصغيرة صغيرة والاسم في الارم اذا كان له  
... وحدث في روجت من صغيرة واسمها نغم هل يصح ذلك الكحل ام لا **لا** اذا قال ذلك  
... صح كحل ما في صغيرة ورفه والاسم ميرالارم اذا كان له سات وقال روجت من اواقة  
... هل يصح ذلك لان العقد لم يتناول واحدة منها بعينها ومن شرط صحة  
... اذا كان له اثنتان صغير وكبيرة واسم الكبيرة نغم واسم الصغيرة صغيرة فقال  
... روجت من نغم ونوى صغيرة فقال الزوج قلت كحل نغم ونوى الكبيرة هل يلزم الكحل ام لا  
... اذا قال ذلك لم يعقد **لا** مكان الطحالك الكبيرة الا انه في اساطير في مد لانا اوله اوص  
... الصغيرة وروجت كحل الكبيرة فقد قبل ميرالدي اوصها لوط هذا انا صدقة فان لم يصدق  
... كحل في الطحالك اذا تزوج الرجل امرأة واصدقها ملكا من مد ورجعت في تدبير مطلقها  
... قبل مدولها بالدي يحكم فيه **لا** اذا كان الامر مع ذلك كان له نصف لان الرجوع في التدبير  
... يصح للملك في ماله **لا** المسئلة بينهما طلقها قبل الدخول بها والمملكة مدبر لم يصح في تدبير  
... الحكم فيه **لا** اذا كان كل من كان له الرجوع مع المرأة بنصف قيمة الملك لا ليرلين له اخذ نصف  
... مع هذا التدبير **لا** المسئلة بينهما طلقها قبل الدخول بها والمملكة مدبر لم يصح في تدبير ولم  
... الرجل نصف من قيمة ما ان رجعت التدبير ما الحكم في ذلك **لا** اذا كان كل من نصف عين  
... وقد قيل انه يكون ميرالين احد نصف هينه وبين احد نصف قيمته والا اول من لا قوى لانه عين  
... ماله اذا اصدقها ملكا بانيان له انه حر كيف الحكم في ذلك اذا كان الامر مع ما ذكر كان له  
... قيمة هذا لان لو كان ملكا لاصدقها شخصها فاما منعتها حرية التعرف فيه كان لها قيمة  
... اذا قال اصدقك هذا الخلد فله حر كيف الحكم في ذلك اذا كان ملك كان عليه قيمة الخلد  
... مد فله لانه لم يخل فانه حر فادعت الفينة **لا** اذا قال لها اصدقك هذا الخلد كيف يكون  
... فانه ذلك اذا لم يخل فانه حر فادعت الفينة **لا** اذا قال لها اصدقك هذا الخلد كيف يكون

الفينة فيه واوصت المهر المثل **لا** اذا اختلف الزوج وان وصت فقال الزوج تزوجتك ما عديت  
وقال الروحة بل من وصت بالغه ديار باذا الحكم المهر من ذلك **لا** اذا اختلفت كان  
... بينة حكم بالينة فان لم يكن لاحدها بينة كان القول قول الزوج مع بينة لانهما قد اتفقا مع ما نفع  
وادعت الزوجة عليهم الزيادة مع ذلك كان عليها البينة فاعلم يكن لها ذلك كان القول قول الزوج  
مع بينة كاذكرناه **لا** اذا شرط الزوجان حب رنت في الكحل هل يصح ذلك **لا**  
اذا كانا شرط ذلك في اصل العقد بطل الكحل لانه يلزم بغيره فصارا لشرط لا يصح فيه فان كان  
في المهر بطل الكحل وكان العقد صحيحا والخبير ثابتا والمهر لان ما للقول اليه المأمون عند تزوم  
**لا** اذا تزوج امرأة مع صدق عينة ثم انها قالت لا اسم مني حتى اقضى صدقة هل يصح له ذلك  
ام لا **لا** اذا كان الصداق مؤجلا لم يكن مانع منها من التسليم لان مناهها بتاجل الصداق  
قد دخلت مع الرضا تسليم منها الى الزوج قبل القبض فليس لها الامتناع حتى يقضى الصداق وكذا  
اذا دخلها ولم يطاها وامتنعت كان لها ذلك فان كان وطاها لم يكن له الامتناع ولها المطالبة  
بالمهر وقد ذكر ان لها الامتناع ههنا ايضا وهو الاقوى **لا** اذا وطى الرجل زوجته فافضا  
ثم اراد جامعها بعد ذلك هل يجوز له جامعها ام لا **لا** اذا كان الموضع قد اندمل عذر نصف  
كامر جامعها وليس لها منه وان لم يكن اندمل لم يجز له جامعها وكان لها منعها ان تندمل وتزنا  
لوكن من ذلك لم يؤمن من الموضع التلف وان ينعق وان كان لم يتم ندماله وبر **لا** مسئلة  
بعينها اختلفا فقال الرجل قد اندمل الموضع وبين ولا خوف عليه وقالت المرأة لم يندمل ولم يزوجها  
اخاف الضرر ما الحكم في ذلك اذا اختلفا على الوجه المذكور كان القول قول جامعها **لا** مسئلة  
لان ما لا سبيل الى اقامة البينة عليه **لا** هل يجوز للرجل ان يزوج المرأة مع ان يكون صدقة  
ايها ام لا يجوز ذلك اذا كان من اختيارها وينعتق الاب عليها فيقتل **لا** مسئلة  
بالعقد **لا** اذا كانت المرأة حرة او غيبا وتزوجها الرجل بصدق هو او هو او من غيره  
هل يصح ذلك ام لا **لا** لا يصح ذلك لان الولي اما يتصرف فيما يملكه عليه به صدقة وهو **لا** مسئلة



[illegible]

القول قول من مات منه **سأدا** اصدقها مملوكا ونفسه فزعت له المملوك او نصف مذكور وطنة  
قبل دخوله بها هل يصح به الرجوع وغيره **سأدا** من ذلك **لا** **سأدا** اطلقها قبل الدخول بها كان الرجوع  
عليها بالنصف من الصداق فان كان المملوك كان نصفه وان كان نصف المملوك كان نصفه وهو الرجوع  
لان الذي استحقته من العبدان ونفسه فقد وهته فاذا وهته فقد نصته واذا كانت هبة فبصنة  
وطنة وقبل دخوله بها كان عليها الرد ما نصته **سأدا** ما يتعلق بالتمتع **سأدا** سلم  
اذا اصدقها مائة ثم حالها قبل دخوله بها فهل يقطع جميع الصداق او نصفه **سأدا** اذا حالها  
كما ذكره المسئلة فقط جميع الصداق مع ما بينه وذلك لان المهر عند ما لا يكون الاطلاق وانما  
كان كل كان قد طلقها قبل دخوله بها واذا كان مطلقا لها ملك وجب الرجوع بنصف الصداق واذا  
رجع عليها بذلك استقر لها النصف واذا استقر لها النصف سقط المهر فلم يكن لها شيء وما من ذلك من  
المهر **سأدا** اذا حالها واختلفا في القدر والتمتع كيف الحكم في ذلك **سأدا** اذا اختلف  
في شيء من ذلك كان القول قول الزوجة مع يمينها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينه مع المدعي واليمين مع  
المدعي عليه الزوج ههنا هو المدعي لانه يدعي ماتكة الزوجة فكان عليه البينة فادام لم يكن  
بينة كان القول قول الزوجة كما قدمناه **سأدا** اذا حالها مع شرط مثل ان يقول زوج ان اعطيتني  
كذا فاست طالق هل يصح المهر مع ذلك **لا** **سأدا** لا يصح ذلك لان المهر عند طلاق والطلاق لا يصح  
عندنا بشرط **سأدا** اذا كان من جارية زوج حامل فقال للزوجة حالعتك مع حمل هذه الحاربه  
هل يصح المهر والطلاق ام **لا** **سأدا** لا يصح المهر ولا يقع الصداق بذلك لان العوض الذي هو الحمل غير  
والحمل لا يصح المهر ولا دفع الطلاق والقول به المثل ودفع الطلاق لا يصح لان الاصل نكوت  
العقد وبراءة الزمة ومع من يدعي خلاف ذلك الدليل ولا دليل عليه **سأدا** اذا اختلفت زوجة  
في مهرها بائنه من مهر ثلثها هل يصح ذلك ام **لا** فان صح فهل يكون ذلك من صلب ما لها ام **لا** **سأدا** لا يصح  
سأدا كذا هذه المسئلة يصح لان المهر لا يبطل بالمعاينة بهر المثل او اكثر منه ويكون ذلك من صلب  
ما لها لقول الله تعالى ولا جناح عليها فيما اتت بهن ولم يفرق بين حال المهر وغيره فوجب همه من عموم



نصف من ذلك من روح شاة دخل بها ولم يدخل لانه نزوح بامرأة لها روح وذلك  
بجور ويصعد حلقه من حيث الروحانية لم يدخل لانه نزوح على الاول واذا ثبت لم الرجعة  
ومع كونه شاة كما قد مضاه هديع المايلا من الذي لم لا يبيع ذلك لقوله ثم الذين يزلوه  
من ربه وهذا عام في النسي والمسلم اذا قال له رجل فدهلك وقت زوجتك فقال نعم هل يقع  
من ذلك من روحه اذا قال له ذلك حكم بطلقة واحدة لا قراره بايقه بها فان قال انا اردت بقوله  
لا قرار بطلاق تقدم في قبل هذه الزوجية وصدقة المرأة فالامر مع ما ذكره وان كذبت كان عليه  
بينة لان ذلك غير معتد به وان لم يكن له بينة كان القول قول مع بيمه من اذا كان له زوجة فقال  
لا اخل لك زوجة فقال لا اهل يقع بذلك طلاق ام لا لا يقع بذلك طلاق كاذب  
اذ لم يزوجته طلاق واحدة في اثنين ما الحكم في ذلك اذا قال ذلك ونوى الطلاق  
وقعت واحدة مع البينة رجعية كما مر في بالهات والهراب في يكون عارفا بذلك  
اذا قال له ست خالتي واحدة لا يقع عليه هل يقع طلاق ام لا لا اذا قال ذلك لم يقع طلاق  
منه بينة من يدرك منه اذا قال لها انت طلاق ام لا اذا نوى الطلاق  
مع هذا يقول وقعت واحدة فان قال امرت غلاما لا يقع قبل قوله اذا قال لها انت  
طالق طلاق هل يقع من ذلك طلاق ام لا اذا نوى ان يقع مع هذا القول وقعت واحدة  
وقال اردت بقوله لا يقع قبل قوله اذا قال لها انت طالق طلاق قبلها طلاق واحدة  
رجعية مع البينة لذلك وقوله قبلها طلاق صدق لقوله انما يشر له اذا قال لها انت طالق نصف طلاق  
او ربع طلاق وثبت طلاق او ما اشبه ذلك هل يقع من ذلك طلاق ام لا لا يقع من ذلك شيء  
لان طلاق لا يقع ولا من قوله لك ميرس للطلاق لما ذكرناه وهو صبي شيخنا المرتضى  
وددت وهو لقوس في وقوع واحدة مع البينة اذا قال لها انت طالق ثلث لا طلاق  
ما يقع من ذلك اذا قال ذلك وكانت الزوجية حاصلة وقعت واحدة مع البينة  
... ثبت جبر شيعة امر بهيعة مدق ومشيئة ستم اذا دخلت فاما هيلة كخوارتر

القرار والايان والعتق من اذا قال لها انت طالق طلاق لابل لمقتضى ما الذي يقع من ذلك  
اذا قال ذلك وكانت الزوجية حاصلة وقعت طلاق واحدة رجعية فان قيل  
لوج لاطلاق مع عدم لابل در حان لزوم در حان فانكتم من مثل ذلك ما ذكره في الطلاق  
في الفرق بينهما قلنا الفرق بين ذلك ان ايقاع الطلاق في وقت واحد عند الزوجين وان  
في الاقرار رجل له زوجتان الواحدة اسمها هند والاخرى اسمها فم فقال له بصدقت  
نعم لبيك فقال انت طالق ما غنة في ذلك اذا كان الامر مع ما ذكره مثل هذا الرجل من  
لواه فانه قال قلت ان نعم اجابته الا اني وجهت الطلاق الى هند دون نعم قبل قوله ثبت  
هند ولم يطلق نعم فانه قال لم اعلم ان النكاح اجابته نعم وطنت انها هند فطلقت اليه حاجتي  
فما مني بانها هند وقع الطلاق مع هند ولم يطلق نعم لان المدعي والقصد والنية منه ومن  
عينه والني في نفسها وقصد ونوى طلاق هند فوقع طلاقها دون نعم حتى ما سب ما  
معلق بالخير واللعان هل يقع من كافر الظهار ام لا لا يقع منه ذلك  
ولا الكفر ايضا لان الظهار حكم شرعي والظهار للشرع لا يقع ذلك منه ولا يقع منه الكفر  
ذلك ايضا لانه عارية تفقيرها الى بينة الغيبة والخوف لا يقع منه كونه لقرب الماسة ثم واد  
لم نفع الكفارة منه لم يقع الظهار منه لانه لم يفرق بينهما هل يقع الظهار بالملازمة ام لا  
يصح ذلك لقوله اسمتم الذين يظهرون من مناهم ولم يفرق بين قولك امرت وعمرها  
اذا قال الرجل لزوجته انت على كلهما في ونوى بذلك الطلاق هل يكون ذلك  
ظهارا او طلاق لان الطلاق عندنا لا يقع بنسبة من لكمايات والظهار ايضا لا يقع الا بقصد  
البر دون الفصل في غيرا اذا كان زوج المرأة صيا فقال لها يا رب هل يكون ذلك  
منه في ام لا فانه لم يكن قد فاضل له في الام لا يقع اذا لم لا يكون ذلك قد فاضل  
به حد القول رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثلثة من ابيته حتى ينكح واما اللعان عند الزوجين  
فليس له ذلك لان اللعان انما يكون لتفريق الفراق وقد بينا القول في ذلك



في قوله من لفظ الشهادة باللعان فقال اقسام بالله او احلف بالله هل يكون  
ذلك من ياله لا الجواب اذا كان ذلك مع ما ذكر لم يكن من ياله لانه خلاف اللفظ وذلك لا يجوز  
دكاره متدبر بعد ما الكلام بالعربية والهجينة فيا بها يوقعا باللعان الجواب  
دكاره من راديت او قعا لللعان بالعربية دون اجمعية بانها لفظ لقان لا ينفع مع الاحتيا  
عند من ذلك وكان لا يجوز بالعربية او احدها جازح ان يوقعا من لا يعرفها بالهجينة  
سمراد وست مرة وسين وتدين افاذ دفعة واحدة او ولما احدها بعدا اخر هل لانه  
الايضا منها احدها دون الاخر لا الجواب اذا كان الامر مع ذلك واران في احدها لم يصح بل اذا  
فرما واحد لغيره من ولم يجر له ان يغيره عن نفسه لانها حمل واحد والمحمل واحد لا يكون من اثنين  
واذا لم يكن من اثنين وقربا حدهم الحق الاخرية وان اراد في المحل من غير قرار باحدهما دون  
ثاخر كان ذلك حايضا من اراد من رجل امه وشت بولد فقذفها ولا عنها وبانت باللعان  
منهم عدت اليه باللعان هل يجوز له وطئها ام لا لا يجوز له وطئها بلك اليمين لقول رسول  
المتلاعنان لا يلتصقان ابدا مسلم اذا قال رجل لزوجته يا زانية فقالت زنت بك فالحكم  
في ذلك اذا قال الجواب اذا قال له زوجته ما ذكره المسئلة كان الزوج قاذفا للمرأة لان قوله  
يا زانية صريح في القذف ولا يخل سواء واما قول الزوجة زنت بك فليس بصريح في القذف  
وراءه يخل لانه وجهها القذف ومعناه انها ارادت انك زنت به قبل عقد النكاح معي فانت  
زنا فان زانية ومنها ان يكون اقربته مع نفسها بالزنا من غير قذف لزومها ويكون مرادها  
بدنك وطئها والى طار ما نزل وحك مع ما بان اجنبية فكنت ارا زانية وانت جرحا  
ومر لا يكون قرت بالزنا وقذفته بل ارادت الجور والى كما انها قالت في مقابلة قوله  
يا زانية زنت بك تريد انما زنت انا ولا انت مثلا ان يقول القائل لغيره تعصيت فيقول في مقابلة  
من قد بين بين ويقول لغيره يا سارق فيقول في مقابلة معك سرقت ومع احتمال القول بالحكم  
لا يكون معي في القذف ومع هذا يكون الزوج كاذبا في قوله قاذفا دون الزوجة ويجب الحد عليه

عليه بذلك ويرجع له الزوجة فيها قالته فان قالت اردت الوصل وان كانت مغرورة به  
وقد كانت بغير ما فيسقط عن الزوج حد القذف ويلزمها ما فرارها حد زنا ويجب عليه حد  
القذف الزوج بقدرها بالزنا وان قالت اردت الوجه الثاني وهو ان زنت به وهو قاذف  
كانت مقومة مع نفسها بالزنا ولم تقذف زوجها فيسقط عن الزوج حد زنا ما فرارها ويلازم  
حد القذف لانها ما قد منته في ادعى زوجها انها ارادت قذفه كان لقول قوله مع يمينه  
اعلم بما ارادته في نفسها فان حلفت سقطت دعواه وان حكمت عن اليمين ردت على الزوج دون  
حلف تحقيق القذف عليها ووجب عليها الحد فان قالت اردت الوجه الثالث وهو ان يكون  
والى وطئ قذفه ووجب على الزوج نقضه الا ان يسقط باليمين او باللعان والمرأة حلفت  
بالزنا ولا يقذف فلا يجب عليها حد زنا ولا حد قذف فان صدقها زوجها مع ذلك كان  
عليه الحد الا ان يسقط باليمين وان اكد بها وقال انها ارادت القذف كان لقول قوله مع يمينه  
فادخلت سقطت دعواه وان حكمت عن اليمين ردت ناهيها عليه فان حلف بتحقيق عليه  
بيمينه الاقرار بالزنا وقذفها به ويسقط عنه حد القذف ويجب عليها حد القذف الا  
يلزمها حد الزنا لانه لا يجب بالكل او اليمين له اذا كان لرجل زوجة واحدة  
ووجب عليه الحد وكان له ان يسقط باللعان فهل يلزم من جرحه في حال واحدة او قد علم من  
سواء اذا قذف الاربع لم يجر ان تلاعنهم دفعة واحدة بل تلاعنهم من كل واحدة مبررة  
مفردة باللعان بيمين واليمين لا يمنع حق حاكمه ان يتدخل بغير حد في المسئلة جبره  
ولم يقع منهم رضى بان يتدلى بواحدة منهم باللعان ونشأ عن ذلك في حكم يمينه  
اذا لم يحصل الرضا من يتقدم وحصل المشاحة في ذلك افرغ بينهم في مخرج اسمه من سره  
ملاعنة اذا قذف الرجل زوجته بالزنا ولم يلاعن وحده مع ذلك ثم قد منته  
الزنا هل يجب عليه حد اخرا لا لا لا يجب عليه حد اخر لان كذبه بالزنا من ايمينه لا يكون  
يحتل الصدق والكذب وهذا قد حكم كذبه اذا قذفها بذلك ولا عنه ثم قد منته بغيره



ربرر ستر - وحده به بجره واحده به باقره من مخرج حق الولد به وان كذب  
 منز ستر و ستر ستر قريه وقت البيع بانه قد وطاها لم يقبل اقراره لان الملك قد  
 ستره ستره انه لا يقبل قوله في اقراره بانه ملك لغز باب مائل متعلق بالرضاع  
 ده رجز ووجه صلح لم يبلغ سنين ارضعها امه في هذه المدة هل ينفع العقد  
 ويبرر في تزوج كاهن من الحرب اذ رضعها امه رضاع المعينة القريم في هذه المدة  
 البقية عقد وحرمة من تزوج كاهن لا امه اذ رضعته بل من ابيه وكانت اخته من ابيه  
 وهما رضعته من غير ابيه كانت اخته لامه ولا يجوز ان يثبت كونها زوجة له في حاله  
 كاهن مع ذلك لانهم يجرى من الرضاع ما يجرى من النسب لا استكمالها ان كان من كان من ذكره  
 يجرى كاهن له مسئلة وارضعته زوجته ولما هل ينفع نكاحها ويحرم وجهها ام لا  
 اذ رضعته بل من ولد ارضعها كاهن وحرمة عليها وطها لا يثبتها يرضعها ونفس  
 من ستره ودين حر من الرضاع لانه يجرى من النسب وان ارضعته من غير ابيه ولده  
 كانت ربيته وولد كان نكاحه جائز لان له ان يتزوج بربيته ولده مسئلة ارضعته  
 حرة هل ينفع النكاح ام لا اذ ارضعته حرة ارضع النكاح وحرمة عليها لانها  
 تكون حرة مسئلة وارضعته اخته هل يجرى كاهن ويحرم وطها عليها لا  
 اذ رضعته اخته من مخرجها وان نكحها كاهن لانها غير بنت اخته ويصير هو خالها وهذا  
 ايضا ثابت مع عقول لا يجرى به وطى مسئلة وارضعته زوجة اخته ما الحكم في ذلك  
 ان كانت رضعته بل من اخته صار هو معها وان نكح النكاح وحرمة الوطى لان العم لا يجرى  
 به دين مع بنت ابيه وان كان ارضعته من غير ابيه اخته لم ينفع النكاح ولم يجرى الوطى لانها  
 من غير ربيته اخته وله ان يعقد من كان كاهن مسئلة وارضعته زوجة ابيه ما الحكم  
 ان اذ كانت ارضعته بل من ابيه ان نكح النكاح ولا يجرى الوطى لانها غير ربيته  
 من ولد يقبل من من كان كاهن مسئلة وارضعته زوجة خاله ما الحكم في ذلك

ا - اذ ارضعته زوجة خاله لم ينفع النكاح ولم يجرى وطى لانها من ولد خاله  
 مع بنت الخال - اذ ارضعته زوجة عمه ا - لم ينفع النكاح ولم يجرى وطى  
 تعين بذلك بنت عمه وذلك لانها جازية مع بنت عمه مسئلة وارضعته حرة ووطى  
 في ذلك لم يجرى الوطى ولم ينفع النكاح لانها نفس بن لك بنت حالته ونزوح بنت اخيه  
 حرة مسئلة وارضعته امه ما الحكم في ذلك اذ ارضعته امه لم ينفع نكاح  
 ولم يجرى الوطى لانها تكون بنت عمته ونكاحها جائز مسئلة اذ كان له زوجتان صغيرتان وكبيرتان  
 فارضعت الكثيرت الصغيرة ما الحكم فيها - اذ كان كل ارضع نكاح الزوجتين جميعا لانه يكون  
 قد جمع بين الام وبنتها وذلك لانها لا يجوز له ان يعقد من الكبيرة ابدا وان كان قد دخل في كبيرة  
 ابدا فقد نكح لانها بذلك قد صارت من امهات ان واجهه المصغرة لا يجرى عليه العقد  
 ابدا وان كان قد دخل بالكبيرة وله ان يعقد عليها المستأنفا - اذ كان له زوجتان  
 الواحدة منها كبيرة والاخرى صغيرة لم تتم سنتين والكبيرة اهل من غير وطى جميعا وتزوج  
 بهما رجل اخر ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة ما الحكم في ذلك - حكم هذا ان يرضع نكاح  
 لان الزوج يصير بذلك جامع النكاح بين امرأة وبنتها وذلك لانها لا يجوز وطى الكبيرة من  
 الاول والثاني ابدا اما الاول فانها تصير من كانت زوجته واما الثاني فلانها غير امه  
 من زوجته وذلك لانها لا يجوز نكاحها وان كان الزوجان جميعا دخل كل واحد منهما بالكبيرة  
 حرمت الصغيرة عليها ابدا لانها ثبت جوارها وذلك لانها لا يجوز وان كان قد دخل به حرة  
 دون الاخر حرمت ابدا من الذي دخل بها دون الذي لم يدخل بها وان كان لم يدخل به  
 واحد منهما لم يحرّم من واحد منهما وجاز له ان يتأنف العقد عليها - اذ كان له زوجتان  
 زوجة لم تكمل سنتين ولم يدخل احد من زوجتيه طلق كل واحد منهما زوجته وتزوج كل واحد منهما  
 زوجة اخرى وارضعت الكبيرة الصغيرة ما الحكم في ذلك - الحكم في ذلك ان الكبيرة تزوجت  
 كل واحد من هذين ابدا اما انهما تحرمت عن الزوج الصغير فلانها من ولد صغير من زوجته



و هو روح مكرى مذياب من كانت زوجته وذلك في اسكان لاجوز واما الصخرة فالقول  
في جوبه و مع واحد منها ان كان جميعا او واحد منها دخل بها بالكبر وفي فتح كتابها  
في مزج روحه مع قده في مسئلة مستقدمة عن هذه المسئلة **مسئلة** اذا ولدت المرأة  
مرة ورضعت لها مولودا غيرهما فالحكم في ذلك هو بان اذا رضعت المرأة بهذا اللبن مولودا غير  
ه بنت مهابا حكم برصع لان النسب اذ لم يثبت الرضاع وهذه امرأة فلا تكون اما للزوج ولدت  
شرعا وبهية محال وانما المرأة بها طيبس اما لم شرعيا ايضا فلم يثبت الرضاع حكم كما ذكرناه  
في جد حرم في ثدييه بين فوضع به مولودا غير احد المستبره يحرم هل يكون رضاعه  
هذا حكم لا يبرر بحكم هذا الرضاع لان لا يثبت الحرم لم يثبت له وجرى مجرى لبن ابيه في ذلك  
اذا ظهر من ثدي حصة من هوث كل لبن يرضع به مولود هل يكون له حكم الام لا يبرر  
الحكم لان لبن الام لا يكون له حرمة ان يكون بين ولادة واما ان كان غير ذلك فلا يثبت الحرم  
لم يثبت الرضاع حكم ما بال مسائل متعلق بالعتق والمكاتبه **مسئلة** اذا اوصى انسان امواله  
غيره فقال مع من مكاتبه اكثر ما يغ عليه من مال المكاتبه فكم يجب وضعه عنه من هذا المال  
او ومن بدل من وجب ان يضع عنه نصف ما عليه من مال المكاتبه وزيادته عن ذلك لان اكثر الناس  
نصف وزيادته عليه **مسئلة** فيها ان قل وضع عنه اكثر ما يغ عليه مثل نصفه كم يجب  
ان يضع عنها الذي يجب عنه وضعه عنه نصف وربع ربع وزيادته ونصف ذلك هو الربع  
و زيادته **مسئلة** اذا اوصى فقال صعدا عنه اكثر ما يغ عليه ومثله كيف يكون الحكم في ذلك  
د و في زيادته كان قد اوصى من يادته مع مال المكاتبه فيص ان يسقط عنه جميع الباقي لان الباقي  
هو نصف وزيادته وتبطل وصيته بالزيد عن ذلك لانه قد اوصى بالايالك **مسئلة** اذا قال  
مفقور عن مكاتبتي ماشاء فاشاء اسقاط الكل هل يجوز له ذلك ام لا **مسئلة** اذا اشاء اسقاط الكل  
مع وادى سقطها ما دام يقع منها شيء كاشاء ما كان واما اسقاط الكل لا يصح لان لفظة من مقتضى  
تخييل من يبيع مع ذلك لا يكره **مسئلة** اذا قال اسقطوا عنه او اسقطوا عنه ما الحكم في ذلك ولم

قوله الاوسط يقع مع الاوسط في العدد والاوسط في القدر والاوسط في الحال **مسئلة** وسئل  
ان يكون الغنم ثلثة فيكون الثلثة هو الاوسط والاسطة في القدر هو ان يكاتبه في الغنم **مسئلة**  
وهم الما حاتين وهم الما ثلثاته فيكون الثلثة الذي هو الما ثلثان واما وسطه **مسئلة** هل يكره  
مع الغنم الما شهر وبعث الما شهرين وبعث الما ثلثة شهر فيكون الغنم الذي الما شهرين هو الاوسط  
ان كان القول مع ما يتعلق بالعدد او القدر والا جمل عن ما ذكرناه **مسئلة** ان يقع  
في ذلك الاوسط في العدد وفي القدر وفي الجمل فمع اي ذلك يكون العمل انما يحصل به  
ببين **مسئلة** اذا فرض ذلك كان العمل بالقرعة فيها فخر في حكمه **مسئلة** اذا تقوى  
في العدد ما يكون زوجا مثلا ان يكون اربعة او ستة ما الحكم في ذلك **مسئلة** اذا تقوى ذلك كان  
الثلثة والثلث هو الاوسط وان كان ستة والثلث والرابع هو الاوسط **مسئلة** اذا قل  
لملوكة اذا فقلت فانت حرة وهلك ثم اختلف المملوك والوارث فادعى المملوك سيده هل يفتن  
واحضريته شهدت له بذلك كيف الحكم بينهما في ذلك **مسئلة** الحكم في ذلك ان يستعمل القرعة فن في  
اسم حكم بينية **مسئلة** اذا قال الملوكة ان مت في شهر رمضان فانت طرة قول لاخر ان مت في  
شوال فانت حرة مات السيد واختلف الملوكة ان ثابت صاحب شهر رمضان بينية ما بينية  
مات في ذلك واثبت صاحب الشوال بان سيده مات في شوال كيف الحكم في ذلك **مسئلة**  
الحكم في ذلك ان يقع بينهما فن خرج اسم حكم بينية **مسئلة** باب مسائل متعلق باليمين وقت  
لما اذا كان ساكنا في سكن غير واحد جميعا فيه فقلت فقال في يمينه لاس كتمتم ثم اقدم  
بعد هذا اليمين في السكن هل يحنث ام لا **مسئلة** ان مضى في هذا الزمان مدة بكنه الخروج مرة  
فيها ولم يخرج فقد حنث لان الاستدراك كما لا شك كما انه ابتداء مقام بعد يمينه ودين مفتوح  
اذا كان الانسان وفيه يسكنان في خان وغيره وكل واحد منهما بيت مودع في  
احدهما لاس كتمته هل يحنث ام لا **مسئلة** هذا لا يحنث لان سكناه في خان مع وجهه مذكور  
بين بكنه فان كانا في بيت واحد وفي بيتين لا باب واحد من الزمان حنث في يمينه



يتبعه ويرد من ذلك ثلثي سهم هل يجوز له تصدع بعض منه لياكله أم لا لا يجوز له ذلك  
 لأن جوعه مع جوع غيره وسوقه لا يروى بالخوف إذا وجد المضطر وهو جوع ميتة  
 يصيب ما يدى ياكل منها يجوز لياكل الميتة ولا ياكل الصيد لأنه إن دبحه كان حكمه حكم الميتة  
 ياكل ميتة ويترن الصيد المسئلة وجد صيد مذبحها هل ياكله أو ياكل الميتة  
 ياكل صيد ميتة ياكل الميتة لأنه بوجوده لصيد ومثاله الفداء فيجوز له الميتة إذا وجد ميتة  
 ولا دبر ما الذي يجوز أن يشربه منها إذا وجد ذلك شرب البول لأنه لا يبيح ولا يلزم به  
 وكذا شربه لأن وسطي طهر من طهر ليهن من صابره واصاب معه فخرج من هو  
 بعد مغتسل هل يجوز كلها أو واحد منها أم لا يجوز أكل نظائر منها لأنه صيد مع كل حال  
 وأما الفرج فلا يجوز أكله لأنه ليس بصيد وإنما قلنا هذا لأنه لا يكون صيدا أنه نفق نفسه وملك  
 حذره وهذه صفة لم تحصل للفرج المذكور فلا يجوز أكله مع كل حال باب مسائل تتعلق  
 بالسق دارمي إذا اشتهع الزمان ط فقال أحدهم فلا حران فاصلته تلك عشرة فبذفع  
 الربيعين حصة وشعرا وغيره هل يصح ذلك أم لا لا يصح ذلك لأنه يوضع النصال  
 على النصال واحد ويعطى شئ وهذا فخره عليه إذا وصل أن يدفع ذلك وهو ما حل  
 إذا قال أحدهما لآخر سبقتك ما عشرة معك إن كان يصنع ملك عشرة ولا رمي شئ  
 فذمهما في سنة ودارمي إذا سلك غير ذلك لا لا يجوز ذلك لأنه شرط  
 مريته فكان ما حل واحد أصل شرط جعل النصاب إذا قال إن يصلح ملك عشرة الأداة  
 هل يصح ذلك أم لا أبعد يصح لأنه استثناء معلوم من معلوم وذلك يصح له إذا قال لك  
 في عشرة الأثير حصة هل يصح ذلك أم لا هذا لا يصح لأنه في حصة جهوة وإذا حذر من  
 معلوم كان يجوز وإذا كان كل جعل النصال إذا اتفقا على المتناهي من العور  
 في غطاب سبقتك مثل كبير النور أو قطع الوتر أو يكون قد عرف سوي فخرج السهم من  
 اليد روي عنه من غير عرض من طائر أو إنسان أو استلبت الرمح السهم هل عند ذلك

بذلك السهم في المناضلة أم لا لا يجوز ذلك لأن الخطأ لا يكون شور مبرور فيه  
 عارض ما ذكرناه وليس هو شور مبرور لم إذا كان الرشق مشي والامانة ممة فزم وضم  
 منها عشرة ماصاب سهمين ثم قال الواحد منه ما للآخر رم سهمك إذا احتقد نصلي حل  
 يصير ذلك أم لا لا يجوز ذلك لأن موضع اتصال والرمح إذا عرف الآخر قد مضى  
 ذلك لم يصح لأنه ربما فضل من ليس بمذاق ويؤدي أيضا إلى أن يكون السائل مضطرا ومضورا  
 ما ضللا وهذا لا يجوز مثال ذلك أن يكون الواحد منها له أصابة أربعة والأخر أصابة واحد مقول  
 صاحب الأربعة لصاحب الواحد ما قد ساء ويرى يصيب فإذا أصاب بعد فضل ما  
 الأربعة وهو أكثر منه ويكون هو صاحب الأقل ما ضللا وهذا فاسد إذا انقسم المناضلة من  
 ووقف مندحم في وقت القسمة رجل عربي منكم من أهل دماية فقبضه فبذم قوله ثم ظهر  
 أن ليس من أهلها ولا بجنسها هل يجوز العقد بغيرها لا إذا كان الأمر في ما ذكره الرجل  
 الغريب كان العقد بطلان لأنه إنما عقد ليدهم قسم من سهمه من أهل الرمي إذا ما لم يكن  
 من أهل بطل ذلك وإن بطل فيها في القانون من عام عليه ولم يطل ذلك هم بطلان في  
 أربعين المسئلة وكان الرجل العربي من أهل الرمي وكثير من الأمه فقال الآخر  
 بكون هذا معكم لأنه طنا أنه مثل واحد ما حل لهم حيا في ذلك أم لا لا يجب رده ذلك  
 فإن الشرط أن يكون أهل الدماية وهو من أهلها فإذا كان من أهلها لم يصح ذلك لأن  
 فلا خيار لهم في ذلك لما ذكرناه ولأنه لو كانت أصابة قليلة لم يكن خيار للشرط لدى ذكره  
 إذا فضل المتناضلين في الأمر فبذم فقل له الأمر أطول أنه فضل مدبر روي  
 أو أقل حتى يتساوى في عود الأصل به هل يصح ذلك أم لا لا يصح ذلك لأنه يوضع  
 على أن يتصل أحدهما الآخر فبذم لا يفرع وهذا إذا فضل ربما مضى الأمر فبذم روي  
 لا يجوز باب مسائل تتعلق بالقتل والقتل من غيرهما إذا رما سهمه  
 مضى سهمه فسلم قبل أصابة السهم ثم أصابه فقتله أو مضى سهمه فسلم قبل أصابه ثم مضى سهمه







كرمه الطريق واسما وصفا وكان تعدد جفرا ليس منفعه الما بين فترع من ان كان هناك حله  
 لا شيء على حاشي البس لانه قصد بذلك الثواب ومنفعه الما بين ولا ان الخيم  
 اذ جلا ان جيا دمنه عند هدف الزمان وددته من طريق السهم فها  
 به منفعه هذا ضاه مع راي السهم اوعى مدى مدته على الطريق المجلج  
 روده به الطريق السهم لانه هذا الذي مر منه لذلك مدونه لا طريق السهم وهو الذي انكف بذلك  
 وليد على اولى شي لانه لم يتعد بذلك اذ اخرج الانسان على حاشية جناح حال الطريق  
 مدينه منفتحه من هذا الجناح مع انسان فقتله هذا مع صاحب الجناح فان ذلك ام لا  
 اذ كانت هذه الخبيثه منفتحه بها فقتلت الانسان كما عليه نصف الدية لان المقتول  
 هذه من فضيل صاحب ومخوف قدم ذلك لما ذكرناه لما كانت الخبيثه انقصت فقط ما كان  
 من على الطريق ان انسان فقتل فليس عليه ضمان وان كانت انقصت فقط البعير الخارج منها  
 في ربه مع الانسان فقتله كان ضامنا لدميه والفرق بين الاول في فضل الخبيثه وهذا الوجه الاخر  
 نوضع ذلك ليعرف ملكه وذلك ما لم وضع فلا بد من شي والثاني انه وضع الخارج من الخبيثه فيما  
 بينه ومعه اذ وضع لسانه على حاشية جرحه منفتحه مع انسان فقتله هذا مع واضعها  
 على طبعه ان لا ليس مع واضع الجرح على الحاشية شي لانه فضل ملكه ما لم فضل فلا بد من  
 ذلك شي اذ اوقف ساعته مع رسم فيها اسد ينقرونه فقط فيها من واحد فجدب هذا  
 او حدثا واحد ثالثا ثانيا فحدثا ثانيا رابعا فقتلهم الاسد ما الحكم فيه  
 اذ هدم جميع مع هذا الوجه كان الاول فربيه الاسد وكانت دية هذا لانه لم يكن  
 عليه احد وعليه ثلث الدية لثالثه وضع الثاء ثلث دية الثالث وعلى الثالث ثلث دية الرابع  
 دية جده لا لانه لم يكن مع احدا ناهلك به سايه من قدمه عليه فان ان دهموا مع الزبنة  
 سقطت عن واحد منها منهم وان دهموا هم كانت الدية على جميعهم لانهم اشتركوا في دفع من سقط الاول  
 في هذه ففوق ثلثه وثلثه ثلث الدية لانه سقط من فوقه انسان وثلث الثالث نصف الدية

من عند الدية لانه سقط من فوقه واحد ولا يباع الدية كاملة اذ اضر بآب بطن ربه حامل  
 ما سلت بعد العزبة ثم اسقطت جنبها بيا وكان الضرب في جنبها بيا وكان اسقاء  
 وجبها سلطان ما الحكم في ذلك اذ اسقطت جنبين كل وجبت دية مع الضارب بانه ديار  
 لان الجنانه اذ وضعت وجب معونه ثم سرت في النفس كان الاعتبار في الدية لجال الاسترقاق ويجري  
 ذلك مجرى من قطع انسان غيره بيا ثم اعتق بعد القطع وشرى في نفسه ويكره في دية حر لانه راعا  
 في ذلك لجال الاسترقاق اذ اضر بآب بطن ملوكه حامد واعتقت بعد الضرب ثم الفتا جنبين  
 منها ما الحكم في ذلك الجواب عن هذه المسئلة مثل الجواب عن المسئلة استقدت بهما موافاة  
 يجب في الطرفين دية بيا لان الاعتبار لجال الاسترقاق وقد قد ضاه لانه اذا قطع انسان يد في الدية  
 واعتق بعد القطع ثم اندمل حال اخره ما الذي يجب فيه الذي يجب فيه ثيمته وهو ملوك  
 لان الاعتبار بهما لجال الجناية لانه لم يبرأ من اسقى ولا يهره ولهذا لم يعتد لجال الاندمال  
 وايضا انها اذا اندملت لم يرد مع ما وجب الجنابة شيئا وانما يستقر اذا اندم ما كان وجب  
 بالجنابة نكاحا لان الاعتبار لجال الاسترقاق كما ذكرناه اذ اضر بآب بطن امرأة وانفت حبا  
 وادعت انه انقعه من فريته بها وانك هو ذلك ما الحكم فيه الحكم في ذلك ان القول قوله مع يمينه ان  
 الاسلانه ما ضرب بها وعليها في البينة في ذلك لانها المدعية لضرب نكاح المسئلة بيمينها واعترف بالضرب  
 وانك ان هذا الجبين اسقطت وادعى انها المنقصة ما الحكم في ذلك بالاقول في ذلك قوله مع يمينه  
 لان الاصل براءة الذمة وعليها البينة لان ذلك لا ينفذ راقا منه بيا او منه المسئلة واخره حر  
 ولا اسقاطا واختلفا فقالت اسقطت من حر ملك وقال هو بيل كان الاسقاط من فريته ذلك ما الحكم فيه  
 اذ كانت الامارة اسقطت الحيين عقيب الضرب كان القول قوله وكان عليه اصران  
 ان الجبين سقط من حر به وكل القول فيه اذ كان الاسقاط بعد ايام ويثبت ما بينه بانه لا يكن جفم  
 مناملة من الضرب حتى سقوا وان لم يكن لها بد لك بيمينه كان القول قوله مع يمينه بانه يحتسب ان يكون  
 من الضرب ومن غيره والاصل براءة الذمة اذ اسقطت امرأة جنبين فقال وارث من ربه











... من ذلك فخل لا جدوا العقد عليها وحرم على الاخرى ذلك وقت ...  
 هذه المرأة في هذا الوقت المذكور رجل كان له رابع زوجات فلم يلج له العقد حتى حرم  
 امرأة من ذلك فخل لا جدوا العقد عليها وحرم على الاخرى ذلك وقت ...  
 ثم يفعل الاخر مثل ذلك في يوم واحد ...  
 ليس عليها عدة الطلاق فبعضها يتكلم بها من التزوج فبعض من تنويح الحصة عن ما ذكرنا وهذا هو  
 احوالنا الا ما كان يختاره السيد المرتضى اجزا اياها من هذه العدة وعن هذا لا ينعى هذه المسئلة ...  
 هذا مسئلة سيدنا ابو حنيفة من بين من موسى ع اليه مثل عن ابي بصير بن ابي ابي القاسم جعفر النعماني  
 ما قطع ولم يلج بشئ وهو ما تقول في رجل نظر المرأة اول النهار فخرم ذلك عليه فلما ارتفع النهار  
 حلت له فلما زالت الشمس حرمت عليه فلما كان العصر حلت له فلما غربت الشمس حرمت عليه فلما  
 حضرت وقت العشاء الاخر حلت له فلما انقضى الليل حرمت عليه فلما كان فجر حلت له فلما ارتفع  
 حرمت عليه فلما كان الظهر حلت عليه ...  
 بشبهة فكان ذلك محرما عليه فلما ارتفع النهار اشتراها من مالها فحلت له فلما زالت الشمس ففترها فحرم  
 عليه فلما كان العصر ففترها فحلت له فلما كان المغرب ففترها فحرمت عليه فلما كان العشاء الاخير ففترها  
 عن الظهار فحلت له فلما كان نصف الليل ارتد من الاسلام فحرمت عليه فلما كان الفجر عاد الى الاسلام  
 فحلت له فلما ارتفع النهار ففترها من نفسه فحرمت عليه فلما كان الظهر ففترها فحلت له فلما كان العصر ففترها  
 امرأة عصمت من فخل لزوجها ما يلزم من طاعة الله ورسوله ...  
 شهر رمضان او كانت حايضا فكميت ذلك من زوجها وهو في حاله بانها حايضا  
 امرأة مسلمة عقد عليها مسلم عقد النكاح فحلت له ساعة من النهار بالعقد ثم حرمت عليه بعد ذلك ...  
 ولم يحدث حوطا في كفر ولا ما يقتضيه ذلك ...  
 وهو غير مالم ياباها انها حلت له ساعة من النهار لظن العقد ثم بعد ذلك علم حصة السنة به فحرمت ...

... من ذلك فخل لا جدوا العقد عليها وحرم على الاخرى ذلك وقت ...  
 هذه المرأة في هذا الوقت المذكور رجل كان له رابع زوجات فلم يلج له العقد حتى حرم  
 امرأة من ذلك فخل لا جدوا العقد عليها وحرم على الاخرى ذلك وقت ...  
 ثم يفعل الاخر مثل ذلك في يوم واحد ...  
 ليس عليها عدة الطلاق فبعضها يتكلم بها من التزوج فبعض من تنويح الحصة عن ما ذكرنا وهذا هو  
 احوالنا الا ما كان يختاره السيد المرتضى اجزا اياها من هذه العدة وعن هذا لا ينعى هذه المسئلة ...  
 هذا مسئلة سيدنا ابو حنيفة من بين من موسى ع اليه مثل عن ابي بصير بن ابي ابي القاسم جعفر النعماني  
 ما قطع ولم يلج بشئ وهو ما تقول في رجل نظر المرأة اول النهار فخرم ذلك عليه فلما ارتفع النهار  
 حلت له فلما زالت الشمس حرمت عليه فلما كان العصر حلت له فلما غربت الشمس حرمت عليه فلما  
 حضرت وقت العشاء الاخر حلت له فلما انقضى الليل حرمت عليه فلما كان فجر حلت له فلما ارتفع  
 حرمت عليه فلما كان الظهر حلت عليه ...  
 بشبهة فكان ذلك محرما عليه فلما ارتفع النهار اشتراها من مالها فحلت له فلما زالت الشمس ففترها فحرم  
 عليه فلما كان العصر ففترها فحلت له فلما كان المغرب ففترها فحرمت عليه فلما كان العشاء الاخير ففترها  
 عن الظهار فحلت له فلما كان نصف الليل ارتد من الاسلام فحرمت عليه فلما كان الفجر عاد الى الاسلام  
 فحلت له فلما ارتفع النهار ففترها من نفسه فحرمت عليه فلما كان الظهر ففترها فحلت له فلما كان العصر ففترها  
 امرأة عصمت من فخل لزوجها ما يلزم من طاعة الله ورسوله ...  
 شهر رمضان او كانت حايضا فكميت ذلك من زوجها وهو في حاله بانها حايضا  
 امرأة مسلمة عقد عليها مسلم عقد النكاح فحلت له ساعة من النهار بالعقد ثم حرمت عليه بعد ذلك ...  
 ولم يحدث حوطا في كفر ولا ما يقتضيه ذلك ...  
 وهو غير مالم ياباها انها حلت له ساعة من النهار لظن العقد ثم بعد ذلك علم حصة السنة به فحرمت ...



من ثم مر حتى يقصد وورده كيف يفعل في ذلك . ورواه الحسن بن الجواب في ذلك قصته  
من ثم مر حتى يقصد وورده في الخبر في ذلك مع وجهين أحدهما أن رجلا قيدا عليه بقيد حديد  
وحلف بالآية عن رجله حتى يقصد وورده وإن أحدا لم يحسن الجواب عن ذلك غيره  
ووجه الآخر أن رجلا من عهد عمر بن الخطاب عليه اللعنة والعذاب شاهد عبد عبد  
نقل أحدهما بأن يكرب قيدا كذا امرأة طالق ثلاثا فقال الآخر إن كان في قيدا ما نلت  
ما نلت من ثلاث وذهب السيد العبد وقال له أنا قد خلفنا مع كذا وكذا فحل قيدا عبدا  
حتى نرثه السيد امرأة طالق ثلاثا إن حله عنه حتى يقصد وورده فارتفعوا إلى عمر بن الخطاب  
نقصوا عليه القصة فقال مولاه أحمق فاذهبوا فغزوا لواناكم فقالوا اذهبوا لنا  
مع بن أبي طالب لم نل أن يكون مدنا في هذا شيء فأتوه وقصوا عليه القصة فقال معهم  
ما هو هذا ثم أمر بأحضار جفنة ومشد أعيد بهيط ووقف العبد في الجفنة والقيد  
مرسل أسفلها ثم صب الماء عليه حتى ارتفعت ثم أمر منخ القيد فرفع حتى خرج الماء  
فأخرج نقص ثم دعا بمرأة الحديد فلقبت في الماء حتى ارتفع وعاد إلى أحد  
الأول ثم قال رثوا هذا فقيد وذن القيد وهذا من أجل إخراج صلوات الله  
عليه وعلى آله الطاهرين والحمد لله رب العالمين والصلوة على  
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم كثيرا















بوجوده في الدنيا وبها في الآخرة كما ورد في الآية ان ربك يقيم بينهم يوم القيمة بها ما يربونهم به  
من الآيات والأخبار ومعنى الحكيم هو الذي يضع منتهى وحله وربا يكون ما يعين ترويضه في  
الرب تغيرها في المعنى وقد مضى في الاصل الاول ان الحق سبحانه عالم كل شيء لا يكشف سائر ما يشاء منه ومن  
لذاته وصفاته فينتج صدور نقيض عنه ولا له لا حكمته في فعله وليس بصفة كمال فلا يصف به ويصح تميزه عن كل  
حكم العقل السليم بغير كنهه يسا لمؤمن مع ايمانه وتوحيده الكافي في دار الخلود كونه خديقه كادس وحسن  
والجلالة كماله لا يليق في الحكمة استناده اليه ثم يجب نفيه عنه ولا له ثم قد وعدنا سيم الهرة ونفسه مع قوله  
ما امرنا به وبها ناعنه فلم يحصل الوثوق بذلك لم يحصل الخدم بوعده وانما ثبت الاقتبال من المحققين وهو  
والاخر جازعاً من عسر ثبوت صدور الافعال منه بالاقتدار في حين مدحه ودمه كل فعل صدر من كماله  
ومدحه عليه اودم فهو منسوب اليه بواسطة القدرة والاعمال وكل فعل لا يتوجه اليه المدح ولا الذم مستطاع  
مستلزم اليه وح نقول جميع الافعال اصداً من المكلف بغيره في خمسة اشياء. قام الاول المسامحة وهو الذي لا يدع  
الفاعل على فعله وانما تركه هذا في دار الدنيا وامامه لاخرة فلا يثاب ولا يعاقب على فعله وتركه اشارة  
الحرام وهو الذي ينام على فعله في الدنيا ويعاقب عليه في الآخرة ويمدح على المعز والامتناع من تركه يترتب على  
العزم والامتناع في الآخرة لثالث الواجب وهو الذي يتحقق فاعله مدح عاجلاً والثواب آخراً وتاركه يتحقق له  
عاجلاً والعقاب آخراً ولا مدح ولا عقاب في تاركه وانما فوت على غيره ذلك زيادة درجات كماله كما هو المكنون  
وهو الذي بسبب حصول العزم والامتناع من تركه يتحقق التارك له المصلحة عاجلاً والثواب آخراً بسبب فعله له  
ولا عقاب كماله يحصل له بذلك فوات زيادة كماله وتكامل الحكماء فعلوا واجب وتركه مصادرة للحكام خرمه مدح  
ففيه صدق المكون لان الاول هو الراجح العقل لما منع من انقيص وانما في المكس وهو الراجح تركه مدح من ختموه  
وهو الراجح العقل عن مدح من انقيص والراجح المكس وهو الراجح تركه وليس مانع من سقوطه مدح تركه  
اعرف من هذا بالنسبة من العوام من المكلفين واما بالنسبة الى الخواص منهم فان لفعل المكس مدح فيكون مدح  
الخاصة بمرجع افعالهم بصحة الواجب والمكس مدح كل ما عدا هو من مدح مدح متعلق بتركه  
حساب الامار بيات المقربين بفعل المكس والمكس مدح من تركه وانما في المكس مدح من تركه هو

بوجوده في الدنيا وبها في الآخرة كما ورد في الآية ان ربك يقيم بينهم يوم القيمة بها ما يربونهم به  
من الآيات والأخبار ومعنى الحكيم هو الذي يضع منتهى وحله وربا يكون ما يعين ترويضه في  
الرب تغيرها في المعنى وقد مضى في الاصل الاول ان الحق سبحانه عالم كل شيء لا يكشف سائر ما يشاء منه ومن  
لذاته وصفاته فينتج صدور نقيض عنه ولا له لا حكمته في فعله وليس بصفة كمال فلا يصف به ويصح تميزه عن كل  
حكم العقل السليم بغير كنهه يسا لمؤمن مع ايمانه وتوحيده الكافي في دار الخلود كونه خديقه كادس وحسن  
والجلالة كماله لا يليق في الحكمة استناده اليه ثم يجب نفيه عنه ولا له ثم قد وعدنا سيم الهرة ونفسه مع قوله  
ما امرنا به وبها ناعنه فلم يحصل الوثوق بذلك لم يحصل الخدم بوعده وانما ثبت الاقتبال من المحققين وهو  
والاخر جازعاً من عسر ثبوت صدور الافعال منه بالاقتدار في حين مدحه ودمه كل فعل صدر من كماله  
ومدحه عليه اودم فهو منسوب اليه بواسطة القدرة والاعمال وكل فعل لا يتوجه اليه المدح ولا الذم مستطاع  
مستلزم اليه وح نقول جميع الافعال اصداً من المكلف بغيره في خمسة اشياء. قام الاول المسامحة وهو الذي لا يدع  
الفاعل على فعله وانما تركه هذا في دار الدنيا وامامه لاخرة فلا يثاب ولا يعاقب على فعله وتركه اشارة  
الحرام وهو الذي ينام على فعله في الدنيا ويعاقب عليه في الآخرة ويمدح على المعز والامتناع من تركه يترتب على  
العزم والامتناع في الآخرة لثالث الواجب وهو الذي يتحقق فاعله مدح عاجلاً والثواب آخراً وتاركه يتحقق له  
عاجلاً والعقاب آخراً ولا مدح ولا عقاب في تاركه وانما فوت على غيره ذلك زيادة درجات كماله كما هو المكنون  
وهو الذي بسبب حصول العزم والامتناع من تركه يتحقق التارك له المصلحة عاجلاً والثواب آخراً بسبب فعله له  
ولا عقاب كماله يحصل له بذلك فوات زيادة كماله وتكامل الحكماء فعلوا واجب وتركه مصادرة للحكام خرمه مدح  
ففيه صدق المكون لان الاول هو الراجح العقل لما منع من انقيص وانما في المكس وهو الراجح تركه مدح من ختموه  
وهو الراجح العقل عن مدح من انقيص والراجح المكس وهو الراجح تركه وليس مانع من سقوطه مدح تركه  
اعرف من هذا بالنسبة من العوام من المكلفين واما بالنسبة الى الخواص منهم فان لفعل المكس مدح فيكون مدح  
الخاصة بمرجع افعالهم بصحة الواجب والمكس مدح كل ما عدا هو من مدح مدح متعلق بتركه  
حساب الامار بيات المقربين بفعل المكس والمكس مدح من تركه وانما في المكس مدح من تركه هو















هذا من هذا الخلق وقد ثبت ان الحق لم لا ينجب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء مع جميع تلك الاجزاء وتركيبها  
 كما كانت اولاد الدنيا وهو ذلك الحق الهى لم يبرهن فيكون كائنا ما اودل خلق بعيدا ومدا عيننا اننا كنا فاعلمنا قبل  
 هذا العوجى الضدين يقول الحق لعلهم البقا ما روضه من ربا من الجنة او حفرة من حفر النار والوالد في القبر لا يتوهم  
 الا بالبدن كونه كما لا بد لا يبدل ولا يدرك فلا بد من تقييد النفس به يبرح عليه التوال وهذا ما جعلت عليه الانبياء ومن تأمل  
 من الاولياء انما قالوا له المكلان وما شئتكم فيكون من ربه ومن بنيه وامام واعترفا به الذي كان عليه في دار الدنيا فاذا  
 اجابها بان قال له ربه قد نبي وعسى اما في ثم بعد اخذ ثم بعد الهيبين وعدم الى اخرهم ثم وانفان كتابه والكتب  
 فيلحق والاسلام دينه فيقال له با حسن الصور مكن صوريتها الاوليتين وبشره من خالق ثم عليه من القبر خزانة روضة  
 سوريات الجنة وعكس ذلك كل غير الحارفي وهذا السؤال لا يورده عن المكلف في دار الدنيا واذا ثبت ان السؤال لما يتوهم  
 انما انفق فلا فرق بين ان يدفن في الارض او في الهواء او في الماء او في غير ذلك ويجب ان يتقدم المكلف  
 ان القيام يوم القيمة بين الحق سبحانه والحساب واجب وانما يحصل ذلك بعد انقطاع التكليف وانما ثبت انقطاع  
 عبادته في حق اسم خليفة الذي هو المهدى من دار الدنيا الى دار وجوده فيها كتمثل كتمثل الملك مع خزائنه فادخله القدر  
 موجودا فاعلم انه محض نور فاما ذلك من غير ما فيها للثقل وهذا قاله لا لا تقوم الالهة الا على شرار الخلق  
 واذا قدر ما في الخزانة الالهة هادينا استقل الامم لا الاخر في كل حكماء النبي من الاحوال الاخرية يجب المتدينين  
 من كون الصراط مستقيما كما جرد عن جميع تكليف اسم بهانه الخلاق المور عليه وهذا قد من الشر واحد من السيف  
 فزاد اهل الجنة عليه لا لجنهم خوف ولا من كان لم لا خوف عليهم ولا من يحزنون واما اهل النار فمروى عليه فيسقط  
 الى اسمهم النار واما الميزان فيجب المتدينين بها ايم والمقصود منها ان جميع اعمال المكلف او اكثرها اذا كانت في الدنيا  
 موافقا لامر الله وشرع ربه وتحت ما من ثقلت موازينه فهو في حيشة راضية وان كان له اعمال في الدنيا مخالفة  
 لا اذ امر الالهية فقد خفت موازينه فانه هادية فاذا اراد الله ما هب نار حامية ويجب المتدينين بتطهير الكتب  
 وانفسه منها ان جميع اعماله السابقة محض ظلم لا يغادر صير ولا كبر الاما احصها من يعمل مثقال ذرة خيرا ومن  
 يعمل مثقال ذرة شرا ومن اخطا في الجوارح كما قالتم تشهد عليهم ايديهم وارجلهم بما كانوا يكسبون من اراد خلاص  
 من عذاب الله واحوال يوم القيمة فليتب قبل حلول المنية فان باب التوبة مفتوح ووجه زمان الشباب شرب

القرب من الله ثم لا يبرح جيبا سم وانور من مثل المشيب نثر النور من النار ومع مباداة من القدم ما فات من النقص  
 والعزم مع عدم المعاوذة للاضال لا سيما في الزمان الذي هو حوات مع مشروط بالموافقة الى بين الوفاة وهذا  
 العائب ان كانت توبة من التقييط في حقوق الحق بهانه كثر له العبادات كمال عبادة لها قضاء يجب قضاءها وما  
 ليس له القضاء فيكفي الندم والعزم المكن كور كالنوبة من الاضال لا البقية وان كانت من حقوق الخلق فلا بد من احيال  
 حقوقهم اليهم مع القدرة والاستبراء منهم فاذا قارنت نفس الدنيا مع ذلك وجب في الحكم العترة من الله ثم  
 وعد من ذلك حيث قال ان اسم ينفي الذنوب جميعا فاذا بقى من تلك التوبة الوفاة الحق هذه المعزة واما اذا  
 كان منافقا وهو الذي يظهر الايمان في سائر وجوارحه ويبقى الكفر من قلبه فالويل من وعيد الله ثم ان المنافقين  
 في النار الا من قبل من النار وحساب الحق بهانه لجميع الخلايق يوم يقوم الناموس لرب العالمين حين يردهم الى الامم  
 وجه القبول كما انها حراد من كصاحب مخضف واحد وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد ومع من الله  
 الحديث من الطيب في هذا الموقف يقول الكاذب اني كنت توابا فاما المؤمن الذي قد صدق  
 الرسول في جميع ما علم به من حجة من قبل الله ثم من ودة فانه ضاحك مستبشرا فاذم يكن عليه دين  
 فلا يحتاج الى شفاعة الشافعين فينتقل الى الموضع الذي اعد له من الجنة ابدا لا ياد  
 فان كان عليه دين فانه حصل له شفاعة الرسول او احد الانبياء او من ولد له او مدين  
 فيدخل الجنة حسب والا موقب مع قدرته من هذا باستقطا ثم يدخل الجنة  
 من الجنة ويخلد فيها لقوله ثم اكملوا اعم وهذا قاله من ياتي من النار  
 شفاة الا بعد احقاب كثير فاذا خلدا اهل الجنة بدارهم الى دار دار البوار  
 ويتم اهل النعيم هناك ثم ضا لك جعل الله ما يشاء ويحكم الاله الله  
 بقدر الامور ولعمري اله الله الى في حق الطالبيين في حق  
 اصول الدين بقولنا الحمد لله رب العالمين







